



PROVISIONAL
A/37/PV.66
19 November 1982
ARABIC



الأمم المتحدة
الجمعية العامة

الدورة السابعة والثلاثون

الجمعية العامة

محضر حرفي مؤقت للجلسة السادسة والستين

المعقودة بالمقر، في نيويورك
يوم الجمعة، ١٢ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٨٢، الساعة ١٥/٠٠

(هنغاريا)	السيد هولاي	<u>الرئيس</u> :
(جامايكا)	السيد بارتليت (نائب الرئيس)	<u>ثم</u> :
(قبرص)	السيد موشوتاس (نائب الرئيس)	<u>ثم</u> :

— سياسة الفصل العنصرى التي تتبعها حكومة جنوب افريقيا : [٢٢] (تابع)

(أ) تقرير اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصرى

(ب) تقرير اللجنة الخاصة لصياغة اتفاقية دولية لمناهضة الفصل العنصرى في الألعاب الرياضية

المحتويات / ٠٠

يتضمن هذا المحضر نصوص الكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الأخرى، وستطبع النصوص النهائية ضمن سلسلة الوثائق الرسمية للجمعية العامة.

أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير نصوص الكلمات الأصلية. وينبغي إرسالها موقعة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال أسبوع إلى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بإدارة شؤون المؤتمرات

Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services,

room A-3550, 866 United Nations Plaza مع الحرس على ادخالها على نسخة واحدة من المحضر.

82-63391/A

- (أ) -

المحتويات (تابع)

- (ج) تقارير الأمين العام
- (د) تقرير اللجنة السياسية الخاصة
- (هـ) مشاريع قرارات

- تنظيم الأعمال

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٤٠البند ٣٣ من جدول الأعمال (تابع)

سياسة الفصل العنصرى التى تتبعها حكومة جنوب افريقيا :

- (أ) تقرير اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصرى (A/37/22 و Add.1 و Add.2) :
- (ب) تقرير اللجنة الخاصة لصياغة اتفاقية دولية لمناهضة الفصل العنصرى فى الألعاب الرياضية (A/37/36) :
- (ج) تقارير الأمين العام (A/37/474 و A/37/484 و A/37/607) :
- (د) تقرير اللجنة السياسية الخاصة (A/37/598) :
- (هـ) مشاريع القرارات (A/37/L.17 و Corr.1 و A/37/L.18-A/37/L.23) :

السيد لوكسى (ترينيداد وتوباغو) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : منذ زهاء
 عام أعلنت الجمعية العامة للأمم المتحدة عام ١٩٨٢ كسنة دولية للتعبيث لفرض الجزاءات ضد
 جنوب افريقيا . ومع ذلك حدث هذا العام فورة نشاط من جانب النظام فى بريتوريا ومعظم
 الدول الغربية لوقف الادانة المتزايدة لجنوب افريقيا واخراجها من عزلتها .
 ان القرار الأخير الذى اتخذه صندوق النقد الدولي بمنح جنوب افريقيا قرضا بربو على
 البليون دولار ، يسبب القلق لوفدى ، بل وفي واقع الأمر لكافة البلدان التى تؤمن بحرية وكرامة
 كل الرجال والنساء ، بغض النظر عن لون الشخص ، وجنسه ، وعرقه . ان مثل هذا القرض
 سوف يمكّن جنوب افريقيا من مواصلة اضطهاد مواطنيها السود ، وتميز استيلائها غير المشروع على
 ناميبيا ، ومن مواصلة هجماتها على دول المجاورة ، وتوسيع نطاق أنشطة المرتزقة . ان التعاون
 المستمر بين جنوب افريقيا وصندوق النقد الدولي يمثل انتهاكا صارخا للقرارات المتكررة التى
 اتخذتها الأمم المتحدة ، وطالبت فيها بعدم تقديم أية مساعدات ، أو تسهيلات تجارية أو غيرها
 للنظام العنصرى فى جنوب افريقيا .

A/37/PV.66

2-5

ان الواقع الراهن محزن ، ان يقوم بعض أعضاء مجلس الأمن باستخدام حق النقض لا حياط جهود أعضاء المجتمع الدولي في اجبار جنوب افريقيا على انها نظامها البغيض المسمى بالفصل العنصرى . ومن المؤلم كذلك أن بعض البلدان تخطب ود جنوب افريقيا ، وترى أن الأهمية الاستراتيجية والاقتصادية لذلك البلد أكثر أهمية من الظروف الانسانية ودون الانسانية التي فرضها بيض جنوب افريقيا على سكانها السود . ان أية مساعدة تقدم لجنوب افريقيا سوف تعمل على اذكاء موقف الغطرسة لنظام بريتوريا .

ان رفض النظام غير الشرعي والعنصرى في جنوب افريقيا تنفيذ أحكام قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) الذى يدعو الى تقرير المصير والاستقلال الحقيقيين لكل شعب ناميبيا ، لدليل على سياسة النظام المتشددة وعلى ازدياد الواضح للأمم المتحدة . انه من غير المقبول أن تربط جنوب افريقيا بين سحب قواتها من ناميبيا وانها وجود القوات الكوبية في أنغولا . ولا يكتفى أن تسحب جنوب افريقيا قواتها من أنغولا وناميبيا ، بل يجب التأكيد على ضرورة القضاء على الفصل العنصرى بكل أشكاله ودلائله قبل أن يتم قبول جنوب افريقيا في المجتمع الدولي . ويجب ألا يشعر أعضاء هذا المجتمع الدولي بالاحباط في جهودهم لممارسة الضغط المؤثر على جنوب افريقيا . ان هجمات جنوب افريقيا المتكررة على موزامبيق وأنغولا وتزانيا وزامبيا ، وتواطؤها في المحاولة الفاشلة التي قام بها المرتزقة للاطاحة بحكومة سيشيل يمثلان انتهاكا وقحا للسلامة الإقليمية لهذه البلدان . ومثل هذا العمل يفاقم الموقف المتفجر بالفعل في المنطقة . وان تراخي حكومة الولايات المتحدة فيما يتعلق بصادراتها الى كيانات حكومة جنوب افريقيا ، بما في ذلك الكيانات العسكرية وجهاز الشرطة - حسب تقرير وارد في جريدة واشنطن بوست في ٣ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٨٢ - سوف لن يساعد على القضاء على الأزمة القائمة في هذا الجزء من افريقيا بل ربما ساعد على زيادة ثقة نظام بريتوريا بنفسه ، ان يمكنه أن يفسر ذلك على أنه تأييد ضمني من الولايات المتحدة لاضطهاده للسكان السود .

ونتيجة للعزلة المتزايدة التي تعاني منها حكومة جنوب افريقيا في الألعاب الرياضية والثقافة فانها قد عرضت مبالغ ضخمة من المال على عدد من كبار الشخصيات الرياضية في العالم الغربي ، ليشاركوا في الأنشطة الرياضية في ذلك البلد . وتعارض ترينيداد وتوباغو تماما كل

الاتصالات الثقافية والرياضية والعسكرية والاقتصادية مع جنوب افريقيا . وفي مجال الألعاب الرياضية ، أرحب بالقرار الذى اتخذته مؤخرا الهيئات الرياضية في الكومنولث بمنعها البلدان التي تشارك في الأنشطة الرياضية في جنوب افريقيا ، من أن تشارك في المباريات الرياضية لبلدان الكومنولث .

وفي بداية هذا العام ، قامت مجموعة من لاعبي الكريكت من سرى لانكا بتحدى حظر حكومة سرى لانكا للاتصالات الرياضية مع جنوب افريقيا ، وزارت هذه المجموعة جنوب افريقيا لكسب تلعب سلسلة من مباريات الكريكت . ويرحب وفد بلادى بالبيان الذى ألقاه ممثل سرى لانكا ، الذى تناول فيه هذا البند ، وأعلن أن حكومته قد حظرت على لاعبي الكريكت المتمرديين الاشتراك في الألعاب لمدة ٢٥ عاما ، وذلك نتيجة مشاركتهم في مباراة في جنوب افريقيا . ويجب أن يكون هذا التصرف من جانب حكومة سرى لانكا بمثابة تحذير للغنانيين والرياضيين على حد سواء .

وفي الوقت الذى تتزايد فيه المعارضة للفصل العنصرى في الداخل والخارج ، تزيد حكومة جنوب افريقيا من أعمال القمع ، وقد لجأت الى أعمال الاعتقال والسجن ، والحظر على نطاق واسع ، وكذلك الى تعذيب قادة الاتحادات النقابية ، والطلاب ، والمثقفين ، والمهنيين ، ورجال الدين ، والأعضاء الهامين في تلك المجتمعات الدينية .

لقد حاولت حكومة جنوب افريقيا أن تقضي على تيار القومية المتصاعد بين الأفارقة ، وذلك عن طريق زيادة انشاء البانتوستانات ، أى ما يسمى بالمواطن المستقلة التي رفض المجتمع الدولي عن حق اقرارها أو الاعتراف بها . وتوافق ترينيداد وتوباغو تماما على هذا الرفض .

وفي بداية هذا العام ، قام عمد من ترينيداد وتوباغو ، بالاضافة الى أكثر من ١٥٠٠ عمدة من مدن مختلفة من كافة أنحاء العالم ، بالتوقيع على التماس " يناشد حكومة جنوب افريقيا الافراج الفوري وغير المشروط عن كل السجناء المعتقلين بسبب أفكارهم السياسية في ظل قوانين الفصل العنصرى " . وينضم وفد بلادى الى كل منتقدي الفصل العنصرى الذين يطالبون بالافراج

الفورى وغير المشروط عن نيلسون مانديلا ، وعن كل السجناء السياسيين في جنوب افريقيا .
ويتعين على حكومة جنوب افريقيا أن تعلم أن سجنها لمعارضى نظامها لن يحول دون رغبة
الأفارقة في الحرية والعدالة والكرامة الانسانية بل على العكس ، فانه سيجعلهم أكثر شعورا
بالمرارة ونزوا الى التحدى .

ويفتتم وفد بلادى الفرصة ، في هذه السنة الدولية للتعبيثة من أجل فرض الجزاءات على جنوب افريقيا ، ليعرب عن تأييده للجهود الدائبة التي تبذلها اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصرى ، برئاسة السفير ميتاما - سولي من نيجيريا ، في النضال لتخليص العالم من شرور الفصل العنصرى . لقد وجدت هذه الجهود استجابة متأهبة في العديد من المنظمات غير الحكومية ومن الأفراد الملتزمين بالنضال ضد الفصل العنصرى .

ويؤكد وفد بلادى من جديد تضامنه مع شعب جنوب افريقيا المضطهد وتعاونيه المستمر مع كل هؤلاء المشاركين في الحملة ضد النظام الوحشي البغيض المسمى بنظام الفصل العنصرى .

السيد البعباع (الجماهيرية العربية الليبية) : لقد ظهرت مشكلة الفصل

العنصرى في الجنوب الافريقي بصورة واضحة مع وصول الحزب الوطني للسلطة في جنوب افريقيا عام ١٩٤٨ ، حيث بدأ يعمل لتكريس سيطرة المستوطنين البيض على البلاد في مواجهة ما كان يسميه "الخطر الأسود" . وقد شرع ذلك النظام في تنفيذ برنامجه بسن القوانين الجائرة التي تكسرس الفصل العنصرى وتحرم المواطن الافريقي الأسود من أبسط حقوقه الأساسية . وقد أدركت الأمم المتحدة في وقت مبكر الطبيعة البشعة المأسوية لسياسة الفصل العنصرى التي حظيت بمناقشات مستفيضة منذ عام ١٩٥٢ حيث بدأت تدرج بصورة مستمرة في جدول أعمال الجمعية العامة للأمم المتحدة .

والرغم من مناقشة المسألة على مدى الثلاثين سنة الماضية ورغم كافة الجهود التي بذلها المجتمع الدولي والقرارات التي أصدرتها الأمم المتحدة فان هذه المشكلة ما زالت قائمة بل ازداد القهر والاضطهاد العنصريين في الجنوب الافريقي وازدادت معاناة شعوب المنطقة . وقد ورد في تقرير اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصرى (الوثيقة A/37/22 ، الملحق ٢٢ ، الفقرات ٢٩٤ - ٢٩٨) ما يلي وأقتبس :

" ففي هذه الأعوام الثلاثين اقتلع ما ينوف عن ٣ ملايين شخص أسود ممن بهوتهم واعتقل حوالي ١٣ مليون افريقي بموجب "قوانين التصاريح" التي تحدد من حرية حركتهم خارج مناطق الاحتجاز . وقد آل النظام العنصرى على نفسه أن ينزع صفة المواطن عن ٧ ملايين افريقي وهم في وطنهم وذلك بواسطة سياسة البانتوستانات . وهو

لا يزال معنفا في هذه السياسة . ولجأ الى المذابح مثل الأحداث الفظيعة في شاريفيل عام ١٩٦٠ ، وفي سويتو عام ١٩٧٦ التي قتل فيها وشوه آلاف من العزل من الرجال والنساء والأطفال

انه لمن المؤسف والمخجل حقا أن يفشل المجتمع الدولي حتى الآن في القضاء على ظاهرة الفصل العنصري التي أدانتها الأمم المتحدة واعتبرتها جريمة ضد الانسانية . وان الممارسات التي تتم في ظل هذه السياسة التي يتبعها نظام جنوب افريقيا لمأساة حقيقية تتعرض لها الشعوب الافريقية في جنوب افريقيا وناميبيا ، حيث يقوم نظام بريتوريا بتحديد ارادة المجتمع الدولي وانتهاك مبادئ حقوق الانسان يوميا على مرأى وسمع المجتمع الدولي . وفي ظل هذه السياسة يتعرض المواطنون السود في جنوب افريقيا ، وهم يمثلون حوالي ٨٠ في المائة من عدد السكان ، الى أشنع أنواع الظلم والاضطهاد والاستغلال ويزج بهم في السجون ويتعرضون للتعذيب والاعتقال لمجرد مطالبتهم بحقوقهم في العدل والمساواة وتقرير المصير . وفي الوقت الذي تسيطر فيه الأقلية البيضاء على كافة مرافق الدولة وكافة قطاعات الانتاج فان المواطنين السود ليس أمامهم من خيار سوى العمل كأجراء لدى الشركات وفي الأراضي والمصانع التي يمتلكها البيض وهكذا يستغلون كأيد عاملة رخيصة وينكر عليهم حقوقهم في التمتع بثروات بلادهم ويعيشون غرباء فوق أرضهم .

وفي هذا الصدد يشير تقرير أعدته الاتحاد الدولي لنقابات العمال الحرة في شهر أيلول /سبتمبر ١٩٨١ الى أنه في سنة ١٩٨٠ كان متوسط ما يتقاضاه شهريا العامل الأسود في المناجم ١٦٨ رندا بينما بلغ متوسط ما يتقاضاه العامل الأبيض ١٠٥٧ رندا . ومعنى ذلك أن الأجر الشهري للعامل الأسود يساوي ١٥٨ في المائة فقط من أجر العامل الأبيض . وبالإضافة الى ذلك فان الشركات عبر الوطنية التي تعمل في جنوب افريقيا وناميبيا تعتمد على قوانين الفصل العنصري في ممارسة أشنع صور الاستغلال والتعسف ضد العمال السود وهي لا تتوانى في الاستغناء عن خدماتهم ، وطرد هم الى البانتوستانات المزعومة التي ينحدرون منها ، اذا طالبوا بتحسين أوضاعهم .

ان نظام الفصل العنصرى في جنوب افريقيا لم يكتف بالمذابح والممارسات البشعة اللاانسانية التي يمارسها في جنوب افريقيا وناميبيا بل تعداها لينشر الدمار والتخريب والارهاب وعدم الاستقرار في منطقة الجنوب الافريقي بأسرها ، فهو يقوم بهجومات عسكرية متكررة على دول المواجهة ويقوم بقتل المواطنين المدنيين الأبرياء بحجة ملاحقة مناضلي منظمة "سوابو". كما انه احتل بصورة مستمرة جزءا من أراضي أنغولا ، ويرسل عملاءه للقيام بأعمال التخريب في الدول المجاورة ومن ذلك تنظيمه لعملية غزو المرتزقة الفاشلة لجمهورية سيشيل في أواخر السنة الماضية بهدف الاطاحة بحكومتها .

والرغم من هذه السياسة البشعة ، والأعمال العدوانية ، التي يقوم بها النظام العنصرى في جنوب افريقيا ، ورغم كافة قرارات الأمم المتحدة التي تدعو الى عدم التعاون والتعامل معه ، فان عددا من الدول وعلى رأسها الولايات المتحدة ما زالت تحتفظ بعلاقات تعاون وثيقة مع النظام المذكور وتقدم له المساعدات في مختلف المجالات ، بل أن هذه الدول عززت علاقاتها معه خلال السنوات الأخيرة وشجعت شركاتها على الاستثمار في الجنوب الافريقي حيث زاد عدد الشركات التي لديها استثمارات في جنوب افريقيا من ١٨٨٨ شركة سنة ١٩٧٨ ، الى ٣٠٥٥ سنة ١٩٨١ ، وان أعلى نسبة زيادة حدثت من قبل الشركات التابعة لمجموعة الاتصال الغربية الخاصة بمشكلة ناميبيا ، حيث زاد عدد الشركات الأمريكية من ٥٣٩ الى ٨٩٤ والشركات البريطانية من ٦٩٩ الى ٨٧٤ والألمانية الغربية من ١٣٥ الى ٢٩٦ والفرنسية من ١١٦ الى ٢٠٢ والكندية من ٣٩ الى ٨٦ . كما أن الاستثمارات المعروفة للولايات المتحدة ودول السوق الأوروبية المشتركة في جنوب افريقيا وصلت في سنة ١٩٧٩ الى ١١ بليون دولار ولاشك أن هذا الرقم قد تضاعف في الوقت الحالي . وقد كانت الولايات المتحدة في ظل الادارة الحالية أكثر الدول تحمسا لتعزيز العلاقات مع نظام الفصل العنصرى وقد ذكرت نشرة ترانس أفريقيا في شهر حزيران/يونيه الماضي ما يلي :

(تم تكلم بالانكليزية)

" وبينما ازداد القمع داخل جنوب افريقيا بصورة كبيرة في العام الماضي ، تستمر الولايات المتحدة في تعميق صداقتها مع هذا النظام وذلك بالدفاع عنه في الأمم المتحدة وخرق الحظر الالزامي على الأسلحة الذي تفرضه الأمم المتحدة

والسماح لجنوب افريقيا بزيادة عدد أفراد المكتب العسكري التابع لها في الولايات المتحدة وزيادة عدد قنصلياتها في الولايات المتحدة ؛ وعرضها تجديد التعاون النووي مع جنوب افريقيا ؛ وتدريبها قوات خفر السواحل التابعة لجنوب افريقيا ؛ وتغاضيها عن تكتيكات جنوب افريقيا للماطلة في المفاوضات الخاصة باستقلال ناميبيا ؛ ورفع العقوبات التجارية المفروضة على الهيئات العسكرية والبوليسية في جنوب افريقيا " .

(ثم واصل كلامه بالعربية)

ان النظام العنصرى في جنوب افريقيا يلقي تأييدا مطلقا من قبل بعض الدول العربية التي ترى فيه حارسا لمصالحها الاقتصادية والاستراتيجية في الجنوب الافريقي . كما انه يجد الدعم من نظام عنصرى آخر هو الكيان الصهيوني في فلسطين المحتلة ، وان اوجه التشابه بين النظامين وطبيعتهما العدوانية النازية لا تخفى على احد ، فالنظام العنصرى في جنوب افريقيا ينكر على الاغلبية السودا* حقوقها الاساسية وينكر على الشعب الناميبى حقه في تقرير المصير والاستقلال ؛ والكيان العنصرى الصهيوني ينكر على الشعب الفلسطينى حقه في تقرير المصير واقامة دولته المستقلة ، والنظام العنصرى في جنوب افريقيا يحتل ناميبيا وجزءا من اراضي انغولا ، والكيان العنصرى الصهيوني يحتل اراضي عدد من الدول العربية ، واخيرا قام بغزوه الوحشى والدموى للبنان . كما ان كلا النظامين يقومان باعتداءات متكررة على الدول المجاورة بحجة ملاحقة اعضاء حركات التحرير الذين يسمونهم بالارهابيين . وان هذه الطبيعة الواحدة للنظامين جعلتهما يعجزان عن علاقات التعاون بينهما ويقمان تحالفا غير مقدس بينهما . وقد اشار تقرير اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصرى الوارد في الوثيقة (A/37/22/Add.1) الى ان الصادرات الاسرائيلية الى جنوب افريقيا زادت من ٨٢ ٤ مليون دولار سنة ١٩٧٩ الى ٨٠٧٥ مليون دولار سنة ١٩٨٠ . وفي المجال العسكرى فقد ذكرت النشرة السنوية لمعهد الدراسات الاستراتيجية في لندن ان القواعد البحرية لجنوب افريقيا لديها ٧ زوارق هجومية سريعة اسرائيلية الصنع ومزودة بقذائف اسرائيلية ، وان هناك ٧ زوارق اخرى قيد الطلب . كما ذكرت صحيفة الصنداى تايمز الصادرة في لندن في شهر آيار/مايو الماضي انه وفقا لكتاب سينشر في اسرايل فان اسرايل وجنوب افريقيا تقومان باستحداث قذيفة انسيابية ذات مدى يبلغ ١٥٠٠ ميل وقنبلة نيوترونية ونظم نقل نووية مختلفة .

ان المساعدات التي يتلقاها النظام العنصرى في جنوب افريقيا من الدول الغربية والكيان الصهيوني والاستثمارات التي تتم مباشرة وعن طريق الشركات المتعددة الجنسية والمساعدة الفنية التي تقدم لهذا النظام ، قد مكنته من الحصول على التقنية اللازمة لتطوير صناعاته العسكرية حيث اصبح مكفيا ذاتيا في كثير من المعدات العسكرية ، وتمكن بالتالي من تعزيز قدرته العسكرية والاستمرار في احتلاله لناميبيا وانتهاك سيادة الدول الافريقية المجاورة .

ان دعم الولايات المتحدة وبعض الدول الغربية الاخرى للنظام العنصرى لم يقتصر على المساعدات والتعاون الثنائي بل تعداه ليشمل الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة، ففي مجلس الأمن استعملت الدول الغربية بصورة مستمرة حق النقض - الفيتو - للدفاع عن هذا النظام وشكل حركة المجلس في اتخاذ أى اجراء رادع ضده .

ومما يدعو الى الأسف والاستنكار قيام صندوق النقد الدولي يوم ٣ تشرين الثاني / نوفمبر الجارى بمنح قرض للنظام العنصرى قيمته ١٠٧ بليون دولار وهو مبلغ يعادل النفقات العسكرية لجنوب افريقيا في ناميبيا . ولقد تمت الموافقة على القرض في تحد واضح للأمم المتحدة وعدم احترام لقرار الجمعية العامة رقم ٣٧ / ٢ بتاريخ ٢١ تشرين الاول / اكتوبر ١٩٨٢ م وما كان لهذه الصفقة ان تتم لولا موقف الادارة الامريكية التي عمدت كعادتها الى الدفاع عن النظام العنصرى ، وتمكنت بفعل القدرة التصويتية التي تتمتع بها مع حلفائها الغربيين في الصندوق من الحصول على موافقة الصندوق على القرض رغم كافة المساعي الدولية التي بذلت للحيلولة دون ذلك . ومن الغريب ان الادارة الامريكية التي تعللت في مساندتها للقرض بانها لا تريد اضافة الصبغة السياسية على الصندوق ، كانت قد استغلت في السابق لاغراض سياسية . وفي هذا الصدد يقول النائب الديمقراطى (وليام هـ . جراى الثالث) في مقال بصحيفة الواشنطن بوست يوم ٢ تشرين الثاني / نوفمبر الجارى ما يلي :

(تكم بالانكليزية)

" ان هذه الادارة قد اضفت بالفعل طبعا سياسيا على صندوق النقد الدولي وعلى غيره من مؤسسات التمويل الدولية الاخرى ، بمعارضة منح القروض لنيكاراغا وفيت نام وغرينادا ، والاصرار على منح قرض للسلفادور رغم معارضة دول غرب اوربا ومسؤولي صندوق النقد الدولي ."

(ثم واصل الكلام بالعربية)

كما ان وفد بلادى يعلم بأن الادارة الامريكية قد حاولت استغلال الصندوق لمنع عدد من الدول الافريقية من المشاركة في مؤتمر القمة الافريقي الذى كان مقررا عقده في طرابلس في شهر آب / اغسطس الماضى .

(السيد البعاع، الجماهيرية
العربية الليبية)

ان وفد بلادى يرى ان على المجموعة الدولية ان تعيد النظر في وضع صندوق النقـــد
الدولي باعتباره وكالة متخصصة مرتبطة بالأم المتحدة واعادة النظر في نظام التصويت في الصندوق
حتى لا يعمل مستقبلا على تحدى قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة .

ان سياسة الفصل العنصرى تمثل جريمة ضد الجنس البشرى وكرامة الانسان ولا بد ان تتكاتف
جهود المجتمع الدولي بأسره للقضاء عليها . واننا نعتقد بان هذه السياسة ما كانت لتستمر الى هذا
الوقت لولا تواطؤ الولايات المتحدة وبعض الدول الغربية والكيان الصهيونى مع نظام الفصل العنصرى
في جنوب افريقيا ، ودعه في كافة المجالات السياسية والاقتصادية والعسكرية .

ان المحنة التي يجتازها شعبا ناميبيا وجنوب افريقيا في ظل سياسة الفصل العنصرى
المقننة ، تتطلب من المجتمع الدولي اكثر من عبارات التعاطف والتأييد المعنوى . انها تفرض تقديم
الدعم اللا محدود للكفاح المسلح الذى يخوضه الشعبان من اجل رفع الظلم والاضطهاد والتمتع
بالحرية والكرامة داخل مجتمع يسوده العدل والمساواة بين الجميع دون اعتبار للعرق او اللون
او العقيدة . كما ان على الأمم المتحدة ومجلس الأمن بالذات فرض عقوبات الزامية شاملة ضد جنوب
افريقيا حتى تتخلى عن سياسة الفصل العنصرى ويتحقق حكم الاغلبية ويحصل شعب ناميبيا على
استقلاله .

واخيرا اود ان اؤكد التزام الجماهيرية العربية الليبية بالمقاطعة الكاملة لنظام جنوب افريقيا
العنصرى في كافة المجالات كما اؤكد دعمنا اللامحدود ومساندتنا للكفاح البطولي الذى يخوضه
شعبا جنوب افريقيا وناميبيا ضد نظام الفصل العنصرى ، واننا على ثقة من انتصارهما مهما طال الزمن
لان ارادة الشعوب لا تقهر .

كما لا يفوتني ان اؤكد دعمنا المطلق لدول المواجهة امام الاعتداءات المتكررة التي يشنها
نظام بريتوريا العنصرى ضدها .

وأود بهذه المناسبة ان اشيد بالجهود التي تبذلها اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل
العنصرى ورئيسها الاخ السفير يوسف ميتة سولي مندوب نيجيريا من اجل تعبئة الرأى العام العالمى
ضد سياسة الفصل العنصرى .

السيد سورا جنغ (سورينام) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : ان الجمعية العامة في قرارها ١٧٢/٣٦ باء في كانون اول / ديسمبر ١٩٨١ ، قد ايدت اعلان باريس الصادر في آيار / مايو ١٩٨١ بشأن فرض عقوبات ضد جنوب افريقيا ، اعلنت عام ١٩٨٢ سنة دولية للتعبئة من اجل فرض جزاءات على جنوب افريقيا .

وفي تقريره الوارد في الوثيقة ٨/37/22 ، اعطانا سعادة الحاج يوسف ميتة سولي رئيس اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصرى بيانا وافيا بشأن كافة الاشطة والاعمال التي قام بها هو واللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصرى ، وذلك للحصول على التأييد القومي والدولي ، وحتى يمكن ان يتحول عام ١٩٨٢ بالفعل الى عام دولي للتعبئة من اجل فرض جزاءات على جنوب افريقيا .

يود وفد بلادي ان يعبر عن رضائه الخالص وتقديره للجهود الدؤوبة التي بذلت ، ويتقدم بالتهنئة الى سعادة الحاج يوسف ميتا-سولي - وعن طريقه - الى اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصرى للنتائج الملموسة التي تحققت .

يود وفد بلادي ان يتقدم ايضا بتهانيه الى الشخصيات المرموقة التي تلقت جوائز - بنساء - على توصية اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصرى - وذلك اعترافا باسهامها البالغ في قضية الحركة الدولية من اجل تطبيق العقوبات ضد جنوب افريقيا ، وذلك خلال الاجتماع الخاص الذى عقدته الجمعية العامة في ٥ من تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٨٢ .

لم يستجب نظام الاقلية العنصرية في جنوب افريقيا ، حتى الآن ، لنداء المجتمع الدولى له بالتعاون ، وبالفاء نظام الفصل العنصرى اللانسانى المهين ذلك ، وبالبعد في نقل سلمى للسلطة الى حكم الاغلبية في جنوب افريقيا .

وبدلا من ذلك ، ان هذا النظام العنصرى - وقد تأكد من تأييد بعض دول الغرب والشركات المتعددة الجنسية التي تعمل في جنوب افريقيا - يواصل اتجاهه المتعنت والمتفطرس ، ويبدأ الان في سياسة تقوم على تعزيز ذلك النظام البغيض .

من المعزن ان نلاحظ ان دول الغرب ذاتها ، التي كثيرا ما تنعت نفسها بأنها حارسة لحقوق الانسان في كل مكان من العالم ، تخفق في اتخاذ اجراءات من اى نوع ضد الانتهاكات المؤسسية لحقوق الانسان الأساسية في ظل نظام الفصل العنصرى . ان هذا النظام البغيض الذى يلحق معاناة بالغة بالشعب المقهور في جميع نواحي حياته اليومية قد وصف بأنه جريمة ضد الانسانية ولا يجد ضحايا هذا النظام ملجأ لمعالجة هذا الموقف سوى اللجوء الى الكفاح المسلح .

بالاضافة الى كون نظام الفصل العنصرى مظهرا للعنصرية ، فانه ايضا تعبير واضح عن الاستغلال السياسى والاقتصادى والسيطرة اللذين يمارسان ضد غير البيض في جنوب افريقيا .

ويقوم هذا النظام - في واقع الأمر - على العبودية التي تمارسها الدولة . ويستهدف الحصول على اكبر ارباح ممكنة لاولئك الذين يسيطرون على هذا النظام ويؤيدونه ، كما يستهدف اكبر استغلال ممكن للموارد البشرية ، ونهب الموارد الطبيعية التي تخص السواد الاعظم من شعب جنوب افريقيا .

ان الاعمال المستمرة التي تحرم السكان السود من جنسيتهم ، وتجبرهم على العيش في بانتومستانات اصطناعية وغير قانونية ، وتحرمهم من الحصول على التعليم الملائم ، والتدريب ، والتنمية الانسانية ، انما تستهدف جميعها ادامة هذا النظام والحصول على الايدي العاملة الرخيصة . بالاضافة الى ذلك ، فان نظام الاقلية البيضاء العنصرى قد ضمن لنفسه الرقابة الفعالة والفعلية على جميع التطورات داخل البانتومستانات .

لقد اعرب المجتمع الدولي مرارا وتكرارا - عن طريق الجمعية العامة - عن عميق قلقه ازاء استمرار وجود الفصل العنصرى الذى يشكل خطرا جسيما على السلم والامن الدوليين . وقد حثت الجمعية العامة في قرارات عديدة لها مجلس الامن على فرض عقوبات الزامية شاملة ضد الاقلية البيضاء في جنوب افريقيا . وذلك بموجب الفصل السابع من ميثاق الامم المتحدة .

لقد اخفق مجلس الامن حتى الان في الاضطلاع بمسؤولياته على وجه صحيح . وعرقت بعض الدول الاعضاء التي تملك حق الاعتراض مجلس الامن عن فرض عقوبات الزامية وشاملة بناء على طلب الغالبية العظمى من الدول الاعضاء في الامم المتحدة . وقد رحب المجتمع الدولي بقرار مجلس الامن ٤١٨ (١٩٧٧) الذى يفرض حظرا الزاميا على توريد الاسلحة الى جنوب افريقيا ، باعتبار ذلك الخطوة الفعالة الاولى ضد الفصل العنصرى . واعرب عن امله في ان تشكل هذه الخطوة بدايئة برنامج للعقوبات ضد نظام الاقلية في جنوب افريقيا .

وحتى الحظر الالزامى على توريد الاسلحة ، فانه يفقد - شيئا فشيئا - فاعليته وذلك نتيجة للتفسير المقيّد لأحكام قرار مجلس الامن من جانب الدول الغربية الرئيسية .

ان امدادات المعدات والتكنولوجيا المتقدمة الى جنوب افريقيا تستخدم في الاغراض العسكرية . وهذا لا يمتن النظام من تطوير صناعة متقدمة للاسلحة فحسب ، بل يمكنه ايضا من انشاء جيش على مستوى عال من التدريب تكون مهمته الرئيسية الحفاظ على الفصل العنصرى وسحق جميع الاعمال المناهضة له .

لا يقصر النظام العنصرى اعماله على داخل جنوب افريقيا ، بل يقوم كذلك باعمال عسكرية ضد انغولا وغيرها من الدول المجاورة . لقد قتل جيش جنوب افريقيا الابرياء من المواطنين في هذه الدول ، وحطم القرى والممتلكات بشكل عشوائي . ولا يزال هذا الجيش محتلا لاجزاء من انغولا . ويمكن لهذا الانتهاك لسلامة اراضي الدول المجاورة ان يستمر دون عقاب ، بفضل ذلك الأثر المشل المترتب على استخدام حق الاعتراض من جانب بعض الدول في مجلس الأمن . ان الدعوة الى فرض عقوبات شاملة والزامية ضد جنوب افريقيا ، بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة ، لا تزال تقابلها بعض دول الغرب بالرفض بذريعة ان هذه العقوبات سوف تخفق في فاعليتها ، بل سوف تلحق الضرر بأولئك الذين يعانون من نظام الفصل العنصرى .

لقد شهدنا في الآونة الاخيرة ، انه على الرغم من ان مجلس الأمن لم يدع الى اتخاذ اجراءات من هذا القبيل ، فقد اتخذت تدابير جماعية في الحرب في جنوب الاطلسي وتجلت فاعليتها الكبيرة .

ان مقاومة المناضلين من اجل الحرية في جنوب افريقيا تتزايد يوما بعد يوم . واصبح الشعب هناك على وعي متزايد بحقوقه الأساسية ، وهو مصمم على النضال من اجل الحصول على الحرية كاملة بدلا من العيش في ظل عبودية دائمة . وليس امام المناضلين من اجل الحرية من خيار سوى اللجوء الى الكفاح المسلح لتحقيق الحرية الحقيقية والكرامة الانسانية .

قد يتصاعد القمع الذى يمارسه النظام العنصرى في الاعوام القادمة . وسوف يقتضي هذا تصميم اكبر من جانب الشعب المقهور ، الذى سوف يبقى في نهاية المطاف وسوف يحقق النصر . ان أنشطة المؤتمر الوطني الافريقي لجنوب افريقيا ومؤتمر عموم افريقيا لآزانيا ، وكذلك الأنشطة المتزايدة لنقابات العمال السود ، امور جديدة بالثناء في هذا المقام .

ان الحل غير العنيف الوحيد لموضوع الفصل العنصرى يكمن في مبدأ المشاركة الفعلية من قبل الشعب كله في جنوب افريقيا في السلطة . وتحقيقا لهذا الهدف ، يتحتم ان يتم - دون اى ابطاء - نقل سلمي للسلطة لمجتمع حر ديمقراطي متعدد الاعراف في جنوب افريقيا . ومن ثم ، فاننا ندعو

الدول المسؤولة - ولا سيما دول الغرب الرئيسية - الى التعاون من اجل تيسير نقل سلمي للمشاركة في السلطة. اننا نؤمن بأن هذا لا يزال امرا ممكنا. ونحن على اقتناع بأن الانتقال السلمي للمشاركة في السلطة سوف يعود بالنفع على جميع الاطراف في جنوب افريقيا ، بل على المجتمع الدولي أيضا .

السيد فرح د بيرير (جيسوتي) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : يتعين علينا مرة أخرى في هذه السنة ، التي اعلنتها هذه الهيئة ، سنة دولية للتعبيث من اجل فرض جزاءات على جنوب افريقيا ، والتي توافق ايضا الذكرى السابعة لبدء نضال الاغلبية السودا في جنوب افريقيا ضد ممارسات نظام الفصل العنصرى ، ان نعرب عن سخطنا ضد ما اعلن المجتمع الدولي انه جريمة ضد البشرية . بعد كل هذه السنين لا يزال الموقف في جنوب افريقيا متفجرا ، ولا يزال يتحدى حتى الان كافة الحلول الممكنة . ونحن نعتقد ان حالة التوتر والمواجهة سوف تستمر ، ولن يتحقق اى حل سلمي في المنطقة ، الا عن طريق استئصال الفصل العنصرى ، وتحرير الاغلبية الافريقية السودا في جنوب افريقيا وناميبيا من الاحتلال غير المشروع لنظام جنوب افريقيا العنصرى .

ومن المؤسف للغاية ان يرفض نظام بريتوريا ، رغما عن النداءات المتكررة للمجتمع الدولي ، التخلي عن ممارساته للفصل العنصرى في تحد سافر وانتهاك صارخ لميثاق الامم المتحدة ، وللإعلان العالمي لحقوق الانسان .

وفي جنوب افريقيا وناميبيا يضيق الخناق ، من كل جانب على الاغلبية الافريقية السودا ، وتحرم من حقوقها الانسانية الاساسية للغاية . وتعامل هذه الاغلبية ، كما لو كانت دون البشر ولا تستحق ان تحيا حياة كريمة . وينكر على افرادها حرية الحركة ، والاقامة ، بل وحرية ابدا الرأى ، بل ان التعليم اصبح نظاما يعدها للعبودية . وهي مستغلة وخاضعة لاعمال السخرة تحت ظروف غير آدمية .

في ظل هذه الظروف ، يكون لهذه الاغلبية السودا من شعبي جنوب افريقيا وناميبيا ، لحق المشروع في ان تكافح بكافة الوسائل المتاحة لها ، بما فيها الكفاح المسلح ، ضد ممارسات العزل العرقي ، والعنصرية والتمييز العنصرى ، وضد القمع الوحشي المستمر ، واعمال الابادة الجماعية التي يرتكبها نظام جنوب افريقيا العنصرى ، وكذلك ضد الاعتقالات التعسفية والسجن واحكام الاعدام .

ويقدم المجتمع الدولي كل تأييد ممكن لشعب جنوب افريقيا في نضاله ضد الاساليب القمعية ، كما اعرب في الجمعية العامة ومجلس الامن عن تضامنه مع هذا الشعب . ولقد تسم اعتماد قرارات ومقررات لا حصر لها بهدف تحرير هذه الشعوب المقهورة من عبوديتها غير الانسانية . لكن للأسف ، بدلا من ان يستجيب نظام جنوب افريقيا للنداءات والضغط الدولي ، اصبح اكثر

تحديا في انتهاكاته المتكررة للسلم . ومع ذلك اصبح من الواضح تماما ان نظام جنوب افريقيا العنصرى ما كان يمكنه ان يواصل سياسته التي تتسم بالقمع تحديا لقرارات ومقررات الامم المتحدة بمفرده دون تشجيع من التعاون والتأييد اللذين تقدمهما له بعض البلدان الغربية واسرائيل ، بالاضافة الى الشركات عبر الوطنية ، التي تواصل تعاونها مع نظام الفصل العنصرى غير المشروع هذا ، لاسباب انانية شخصية ولحماية مصالحها الاقتصادية القصيرة الاجل . ويقدم تقرير اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصرى الوارد في الوثيقة A/37/22 ، دليلا واضحا على هذا التعاون ، الذى يعتبر في رأينا ، اخلالا بالثقة ، وخيانة للنضال المشروع لشعب جنوب افريقيا من اجل استقلاله وحرية .

ان أية سياسة تتناقض مع استئصال الفصل العنصرى انما تثبط الحق الانسانى الاساسى لبني البشر في ان يتحرروا من عبوديتهم . واية سياسة لتأييد نظام الفصل العنصرى لجنوب افريقيا او التعاطف معه ، تتعارض مع مبادئ ومقاصد ميثاق الامم المتحدة ، محكوم عليها بالفشل . اننا ندين بشدة سياسة تجميع الاغلبية السوداء لشعب جنوب افريقيا في برامج اقامة البانتوستانات وايجاد مايسمى بدويلات جنوب افريقيا ، التي هدفها الوحيد هو الحفاظ الدائم على معين من الايدى العاملة الرخيصة التي تعتمد عليها الاجهزة الاقتصادية والاجتماعية للاقلية البيضاء في ازدهارها .

كما ندين ايضا الاعمال الاجرامية لتكثيف الارهاب والعدوان المسلح ضد دول خطط لمواجهة المستقلة المجاورة . وهذه الدول لها الحق كل الحق المشروع ، في حماية نفسها من اعمال العدوان والتخويف ، التي لا تهدف سوى الى زعزعة استقرار هذه الدول ، حتى لا تستطيع ان تساعد الشعب الشجاع في كل من جنوب افريقيا وناميبيا ، وحركات تحررها ، ونحن نشيد بدول خط مواجهة للدور ، الذى يستحق الثناء ، والذى تلعبه في تقديم الدعم الادبي والمادى للمقاتلين من اجل الحرية ، الذين يناضلون ضد الفصل العنصرى وشروره .

ان المناورات الخفية لنظام جنوب افريقيا ، ولمن يتعاونون معه ، انما تعرض للخطر امن دول خط مواجهة ، ويجب ان توقف في الوقت الملائم عن طريق الجهود الجماعية لقوى المجتمع الدولى المحبة للسلم ، قبل ان ينفجر الموقف المتوتر فعلا في المنطقة ، ويتحول الى مواجهة خطيرة .

لقد اظهر نظام جنوب افريقيا العنصرى بجلا*، نزعتة الحربية بتماديه في تضخيم جهازه ،بالاضافة الى اكتسابه لامكانيات السلاح النووى . وفي هذا الصدد ،لا يزال نظام جنوب افريقيا العنصرى يواصل تعاونه مع اسرائيل ،ليس في هذا المجال فحسب ،لكن ايضا في الانشطة السياسية والاقتصادية والثقافية .

ان المطلوب في مواجهة هذا الخطر القائم ،هو التزام عالمي بتطبيق اجراءات صارمة على نظام جنوب افريقيا ،للتوصل الى وضع حد لممارسات الفصل العنصرى المستمرة ضد شعب جنوب افريقيا .

اننا نشي على الجهود التي اضطلعت بها اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصرى ،من اجل تحقيق هذه الغاية ،في ظل القيادة القديرة والمتفانية للسيد الحاج يوسف متياما سولي مثل نيجيريا ،وتنفيذ القرار الجمعية العامة ٣٦ / ١٧٢ (نون) الصادر في ١٧ كانون الاول / ديسمبر ١٩٨١ ،وذلك بتكثيف تعيبتها لتأييد فرض جزاءات ضد نظام جنوب افريقيا . ويسعدنا ان نلاحظ بتقدير ان الدور النشط الذي لعبته هذه اللجنة قد اكتسب تأييدا كبيرا لفرض جزاءات ضد جنوب افريقيا . ويتفق وفد جيبوتي تماما مع النتائج التي خلصت اليها اللجنة وبالتالي يؤيد توصياتها .

طالما لم يتخل النظام العنصرى لجنوب افريقيا عن سياسته البغيضة للفصل العنصرى فيجب عزله عن طريق فرض جزاءات الزامية شاملة ضده ، كما تم النص عليها بموجب الفصل السابع من ميثاق الامم المتحدة .

ونحن نعتقد انه اذا طبقت جميع الحكومات الاحكام المتعلقة بالجزاءات واحترمتها فسيعود النظام جنوب افريقيا العنصرى الى رشده ،وسييزغ فجر عصر جديد لاعادة تقييم حقوق الانسان ومزاياه في هذا الجزء من افريقيا ،حيث وطئت هذه الحقوق بالاقدام لعقود عديدة وفي هذا الصدد ،نناشد جميع الحكومات والمؤسسات المجتمع الدولي الاخرى كي تتعاون في الاحتفال بالسنة الدولية للتعبيثة من اجل فرض جزاءات على جنوب افريقيا ،وان تستمر في تقديم جميع اشكال المساعدة اللازمة لشعبي جنوب افريقيا وناميبيا وحركات تحررها الوطنية .

السيد هارلند (نيوزيلندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) :

" ان موقف حكومة نيوزيلندا تجاه الفصل العنصرى واضح تماما . اننا نعتقد أنه اسلوب خاطئ ، ونود أن نشهد نهاية له " . (A/31/PV.21 ، ص ٢٦) .

لقد قال هذا الكلام السيد روبرت ملدون رئيس وزراء بلادى ، قبل ست سنوات ، بعيد مظاهرات سويتو . وهذا الكلام يصدق اليوم كما كان يصدق عام ١٩٧٦ .

ان سياسة الفصل العنصرى سياسة خاطئة بالنسبة لمواطني نيوزيلندا ليس لأنها تضيي طابعا شرعيا على التمييز العنصرى فحسب ، وانما لأنها تعمل على جعل التمييز العنصرى أساس نظام اجتماعي بأكمله . اذ يحكم على المرء في جنوب افريقيا ، ويحدد مكانه في المجتمع ، ليس على أساس شخصيته أو سلوكه ، ولكن ببساطة على أساس عرقه . وقد منح المنتمون الى عرق واحد الأفضليات والمزايا الكبيرة على حساب المنتمين الى الأعراق الأخرى . ويتعارض هذا التمييز المقتن مع ميثاق الأمم المتحدة الذى تجسد فيه المعايير المشتركة لجميع التقاليد الانسانية العريقة . ومن المؤكد أن الفصل العنصرى يتعارض مع المبادئ والتقاليد التي يستوحىها النيوزيلنديون في حياتهم .

ان المساواة العنصرية تعد أحد المبادئ الأساسية لمجتمعنا . فقد نشأ مواطنو نيوزيلندا في بيئات مختلفة : اذ وفد الكثيرون في الآونة الاخيرة من بولينيزيا وآسيا واوروبيا لينضموا الى الذين ولدوا في البلاد . ونحن ملتزمون بأن يقوم مجتمعنا على المشاركة - أى مجتمع يتألف من مجموعات مختلفة تعيش مع بعضها البعض في روح من الاحترام المتبادل . ويحظر قانون نيوزيلندا بصورة محددة التمييز العنصرى ، وتم اتخاذ خطوات خاصة لضمان تنفيذ القانون .

ويقول الآتون من جنوب افريقيا هذه الأيام ان الأمور تتغير . ويقولون انه جرى تخفيف بعض القيود المفروضة على الاتصال الاجتماعى فيما بين الأفراد ذوى الأعراق المختلفة ، على الأقل في المدن . اننا نرحب بهذا التخفيف ونشجعه . الا اننا لا نرى أى مؤشر حتى الآن على أن العدول عن سياسة الفصل العنصرى أمر وشيك ، أو حتى تعدلها بشكل جدى . وبحسب فهمنا ، لا تزال سياسة حكومة جنوب افريقيا قائمة على التنمية المنفصلة لمختلف شعوب

جنوب افريقيا . وتعني التنمية المنفصلة تكديس السود من جنوب افريقيا داخل ما يسمى " الأوطان " ، دون اعطائهم قدرا كافيا من الأرض والموارد الأخرى للعيش . وبذلك يضطرون الى العمل في مناطق البيض كعمال رحل دون أن تكون لهم ما تكفله صفة المواطن من حماية . ان الفصل العنصرى لا يزال يعني حرمان أغلبية سكان جنوب افريقيا من حقوق الانسان الأساسية والحرية فضلا عن حرمانهم من صفة المواطنة في بلادهم بسبب عرقهم .

ولا يستطيع مواطنو نيوزيلندا قبول هذا الوضع . وقد قال رئيس وزراءنا أكثر من مرة ان الفصل العنصرى نظام ظالم ولا انساني . ولا يمكن الابقاء عليه الا بالقوة ، وحتى بالقوة لا يمكن الابقاء عليه الى ما لا نهاية . وان لم تغير حكومة جنوب افريقيا سياستها بصورة جذرية ، فستؤدى هذه السياسة ، عاجلا أم آجلا ، الى المزيد من العنف . ولا يمكن لأى فرد من جنوب افريقيا ان ينجو من العواقب .

لقد أظهرت نيوزيلندا معارضتها للفصل العنصرى بعدة طرق عملية . اذ بعد استلام الحكومة الحالية للسلطة مباشرة ، رفضت فكرة اقامة تمثيل دبلوماسي مع جنوب افريقيا . ورفضت أيضا ، منذ البداية ، فكرة قبول ما يطلق عليها " البانتوستانات " بصفتها دولا مستقلة . واستمرت حكومتى في تنفيذ حظر توريد الأسلحة الى جنوب افريقيا ، الذى التزمت به قبل ان يصبح الزاميا . وبينت حكومة بلادى بوضوح استعدادها لتنفيذ أية عقوبات اقتصادية يفرضها مجلس الأمن على جنوب افريقيا .

ان سياسة حكومة بلادى ، فيما يتعلق بمسائل الاتصالات الرياضية مع جنوب افريقيا ، قد استمرت أشد الانتباه ، الا أنها لم تفهم بصورة جيدة . لقد اتفق رؤساء حكومات دول الكومنولث ، في اتفاق غلينينغلش لعام ١٩٧٧ على العمل على عدم تشجيع الاتصالات الرياضية مع جنوب افريقيا بوسائل تتفق وقوانينها المحلية وممارساتها ذات الصلة . وكانت حكومة نيوزيلندا طرفا في هذا الاتفاق ، وأوفت بالتزامها . ان المجتمع في نيوزيلندا مجتمع حر ، وتحترم الحكومة حقوق الهيئات الرياضية ، مثل احترامها حقوق المنظمات الطوعية الأخرى ، في اختيار الجهات التي تريد ان تجرى الاتصالات معها . وقد أبلغت الحكومة تلك الهيئات معارضتها للاتصالات مع جنوب افريقيا ، وحثتها على الاستماع الى نصيحتها . وامتثلت معظم المنظمات لذلك ، ولم

تجسوى اتصالات قليلة خلال السنوات القليلة الماضية . وكان الاستثناء الرئيسي هو جولة فريق الرغبي من جنوب افريقيا في نيوزيلندا خلال العام الماضي . وقد شجب رئيس الوزراء القرار الذى اتخذه اتحاد نيوزيلندا لرغبي كرة القدم بدعوة فريق من جنوب افريقيا لزيارة نيوزيلندا ، وقد قوبلت الجولة بمعارضة شعبية واسعة . وقد أكد السيد ملدون مؤخرا ان سياسة حكومته تتمثل فى السعى الى منع الاتصالات الرياضية مع جنوب افريقيا عن طريق الاقتناع . وتلخيصا لما تقدم أود أن أقول ان نيوزيلندا تدرك أن الفصل العنصرى نظام ظالم ولا انساني ، وتود ان ترى نهايته . وقد دللنا على معارضتنا له ، وسنواصل ذلك ، بوسائل عملية عديدة . ونحن على استعداد للتعاون مع الآخرين فى العمل على وضع حد لهذا النظام الذى لا يمكن ان يعتبر الا اساءة لكرامة الانسان .

السيد ليفوليا (بوتسوانا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : ان وزير خارجية

بلادى ذكر في خطابه أمام الجمعية العامة في ٣٠ ايلول / سبتمبر ١٩٨٢ :

" . . . بعد ثلاثمائة عام فإن الأغلبية السوداء في جنوب افريقيا ما يزالون غرباء في أوطان أجدادهم . ان انشاء ما يطلق عليها أوطان مكتظة وقاحلة ، وحرمانهم من الفرص الاقتصادية المتكافئة ومن المشاركة في السلطة ، والمستوى المنخفض لنوعية التعليم ، وفرض الرقابة على تحركاتهم وغيرها من العديد من القيود التي يعانون منها ، قد زادت من شعورهم بالاحباط كما زادت من حنقهم وتصميمهم على تحقيق قدر من المساواة لأنفسهم ، بأية وسيلة كانت " . (A/37/PV.12 ، ص ١٢٣-١٢٥)

وخلال الأشهر القلائل الماضية كشف نظام الاقلية البيضاء في جنوب افريقيا النقاب عن خطة دستورية جديدة يزعم أنها تهدف الى تحرير مجتمع جنوب افريقيا من أغلال العنصرية والفصل العنصرى . وقد حيا المدافعون عن بريتوريا هذه الخطة باعتبارها خطوة تاريخية في اتجاه التغيير الملموس على أرض الفصل العنصرى ، وحدّرونا بأنه من الخطأ أن نرفضها . وهم ينظرون الى تلك الخطة على أنها حدث درامي في جنوب افريقيا ونجمة لامعة تضيء الأفق الذى كان حالكا من قبل ، وشعاع ساطع من الأمل والوعد بخلق مناخ سياسي كان يخلو بطبعه من الأمل والوعد ، لا سيما بالنسبة لضحايا الفصل العنصرى .

ولقد قيل أن السيد ب ، و ، بوثا ، رئيس وزراء جنوب افريقيا ، قد فعل أكثر مما حاول فعله أي من الزعماء الأمريكيين قبله : فلقد أقحم جنوب افريقيا في مناقشة ساخنة خطيرة عن المشاركة في السلطة . لقد عرض للخطر قيادته الهشة للحزب الوطني باجباره جنوب افريقيا البيضاء على مواجهة لحظة الصدق ، ولارغامها على الوصول الى مفترق طرق سياسي ، ولاجبارها على الاختيار بين العزلة الدولية والخزي او الاصلاح العنصرى .

واسمحوا لنا ان نختلف مع هذا . فبالنسبة لنا سوف تبقى جنوب افريقيا موطن العنصرية والفصل العنصرى . ان ما يسمى المنحة الدستورية الجديدة توضح فقط أنه حتى في هذا المنعطف السياسي البالغ الحرج في تاريخ جنوب افريقيا ، لا يزال الحكام البيض لذلك البلد المعذب يتحملون ترف خداع النفس بتشدد هم في الايمان المخزى بأن سياسة الفصل العنصرى الشريرة يمكن اصلاحها لتكون أقل شرا وأكثر انسانية في تطبيقها وسريانها .

ولقد أكدنا في مناسبات عديدة في الماضي ، ونؤكد هنا والآن ، أن الفصل العنصرى لا يمكن تعديله ، او اصلاحه ، او تغليفه بغلاف زائف لانه شر بطبيعته الكامنة ولا يمكن تغييره ، وهو غير انساني بشكل فاضح ، ومهين بشكل لا يغتفر ، ليس فقط بالنسبة لضحاياه المباشرين ، شعب جنوب افريقيا الاسود ، بل هو كذلك بالنسبة لمن خلق البشر جميعا على صورته ومتساوين .

يمكن لحكام جنوب افريقيا البيض ، ان يتجاهلوا الحقيقة ، بتعريض انفسهم والأجيال القادمة من بيض جنوب افريقيا للخطر ، تلك الحقيقة التي مفادها أن اية ادارة دستورية جديدة في ذلك البلد تنطلق من افتراض أن ١٨ مليوناً من سود جنوب افريقيا يمكن تجاهلهم ببساطة او معاملتهم كغرباء في بلد هم ، وبأمر من الرجل الأبيض يعلن أنهم مواطنون في بقاع أخرى ، فان هذه ليست ترتيبات دستورية على الاطلاق ، بل هي اعداد للكارثة . وهكذا فان الخطة الدستورية الجديدة ، رغم التأييد الذى تحصل عليه من اصداق جنوب افريقيا ، هي بالنسبة لنا اعداد للكارثة . فالأغلبية السوداء لن تجني منها أى راحة ، بل سوف تتعزز وتقوى من التزامها لتحرير أرض آباءها بكل الوسائل . ولن تهرب الخطة

الجديدة الدماء دون داع بين الطوائف الهندية والملونة فحسب ، اذا سمحت لنفسها بأن تقع في الفخ مع اشقائها السود في جنوب افريقيا ، بل انها سوف تضرب أيضا الاخ الهندي والملون بزميله الملون في عملية تصفية لهاتين الطائفتين ، اللتين تسهمان في النضال من اجل تحرير جنوب افريقيا ، بشكل لا جدال في أنه غني عن البيان .

ان ما نطالب به في جنوب افريقيا هو التغيير ، التغيير الحقيقي ذو المعنى ، وذو الدلالة ، التغيير الجذري ، وليس مجرد التعديلات الدستورية التي تهدف الى التستر على الظلم العنصرى في جنوب افريقيا . اننا لا نهتم بالشراك المعقدة للمناورات الدستورية المتطورة التي تهدف الى تحسين صورة الفصل العنصرى . ان منح حق الاقتراع للهنود والملونين في جنوب افريقيا ليس له دلالة فيما يسمى بحل المشاكل العنصرية الخطيرة التي تواجه جنوب افريقيا اليوم ، بقدر ما هو تخطيط اعاقه خطير . ان المشكلة في جنوب افريقيا ليست ايجاد مكان مناسب للهنود والملونين في البناء الدستورى لذلك البلد ، بل هي بالأحرى خلق الظروف لانشاء مجتمع مشترك في جنوب افريقيا ينبذ فيه ويرفض كلية سبب البقاء المركزى الدستورى لنظام الفصل العنصرى البغيض ، مجتمع لكل سكان جنوب افريقيا بغض النظر عن لونهم ، او جنسهم ، او عقيدتهم ، يعيشون فيه بحرية وسلام بكل المعنى الحقيقي للمشاركة في الانسانية .

ان الهنود والملونين في جنوب افريقيا ليسوا هم المشكلة ، ويجب ان أكرر ذلك ، انهم ليسوا حالة خاصة تتطلب عناية خاصة . وان افرادهم واعتبارهم حالة خاصة تستحق ترتيبات دستورية خاصة يكشف عن انحراف خطير عن نوع التغيير الذى يتوقعه المجتمع الدولى في جنوب افريقيا . ان مأساة الهنود والملونين في جنوب افريقيا لا تنفصل عن مأساة الأغلبية السوداء في ذلك البلد . فالخطة الجديدة لا تقدم لهم شيئا سوى المزيد من العنصرية ، والفصل العنصرى ، والسيطرة البيضاء تحت رداء مفر ولكنه خطير . وبالتأكيد ، يجب أن تشعر الطائفتان بالاهانة البالغة لذلك الافراد باعتبارها المستفيدتين المكتشفتين حديثا من الصدقة الفجائية للأفريكان .

ان الخطة الدستورية الجديدة ، تسعى لخلق جنوب افريقيا لا يختلف فيها النظام السياسي الجديد ، عن النظام القديم اذ أن البيض سيواصلون السيطرة عليها عن طريق أجهزة الرئيس التنفيذي الأبيض الذي سيحصل على سلطته وقوته من المجمع الانتخابي المشكل من ٥٠ أبيضاً ، و ٢٥ ملونا ، و ١٣ هندياً . ان البرلمان الجديد للفصل العنصري في جنوب افريقيا سوف يكون ثلاثيا لضمان استمرار الفصل بين الأجناس . وسوف لا تكون هناك مساواة عنصرية . وسوف يبقى الهنود والملونون غرباء في بلد هم وفقا لهذا المخطط . وسوف يواصلون الحياة في تعاسة في مدنهم الصغيرة المكتظة على حافة الامتياز الأبيض .

اننا مضطرون أن نركز باستفاضة على الاصلاحات الدستورية المزعومة ، لاننا لا نريد أن نخل بواجبنا كجيران لجنوب افريقيا ، في أن نوضح قدر الاستطاعة أن هذه الاصلاحات المزعومة ليست اصلاحات على الاطلاق ، ليست اصلاحات لأن غرضها الوحيد هو تدعيم الفصل العنصري بأن تؤكد الحرمان الوحشي لسبعين في المئة من المواطنين الأصليين فسي جنوب افريقيا ، وهي الأغلبية السوداء ، التي تساق كالماشية وتبعد لكي تعيش حياة ، دون أمل أو كرامة ، في أرخبيلات ريفية قاحلة .

والواقع ، انه لا يبدو وفي الأفق أي فرج بالنسبة لهذه الاغلبية الساحقة من سكان جنوب افريقيا ، انها الضحية الاساسية لسياسات الفصل العنصري ، فالخطة الدستورية الجديدة تتجاهلهم تماما . وهي تتجنب مواجهة حقيقية ان مصير جنوب افريقيا لن تقرره الأقلية المتميزة وضيوفها المدعوون ، بل الأغلبية المغلوبة على أمرها . وتذكر صحيفتنا جوهانسبرغ راند ديلي ميل :

" انه من الواضح أن السود المستبعدين تماما لن يجدوا في [الخطة المزعومة] مدعاة للغبطة . وحتى بعد المخطط المتسم بالمبالغة الحمقاء الذي يحول الملايين الى " مواطنين " في اماكن اخرى ، فانهم مع ذلك سوف يتفوقون من الناحية العددية على المجموعات الأخرى في جنوب افريقيا " .

والواقع ، ان ما يسمى باوطان " البانتو " ، في أي شكل من الاشكال ، قد برهنت بطريقتهم قاطعة على انها غير قادرة على الوفاء بتطلعات السود في جنوب افريقيا ، وأن أية ترتيبات دستورية مهما ، صيغت او تضمنت من حيل مأكرة لن تحمل في ثناياها أي أمل في مستقبل افضل طالما انها تغفل هذه الحقيقة .

تعرف جنوب افريقيا البيضاء بالتأكيد أن افريقيا الجنوبية تقف على مفترق طرق بالغ الخطورة . فكل العناصر التي يمكن أن تؤدي الى حرب عنصرية موجودة هناك . و اذا كان من الممكن الاستفادة من حروب التحرير الماضية في شبه قارتنا ، فيتعين على جنوب افريقيا أن تدرك أنه قد فات أوان كسب الوقت للفصل العنصرى والتميز الأبيض بتخويف الجيران كي يتخلوا عن نضال التحرير في الجنوب الافريقي . ولا يمكن لسياسات التخويف الا أن تقرب نظام الفصل العنصرى من نهايته المحتومة . وتأيد الحركات المنشقة وسياسة التحرش بالجيران لن تجعلنا على الاطلاق نقبل بالفصل العنصرى . لقد حرمت الأغلبية المضطهدة في جنوب افريقيا من الحقوق التي منحها الله اياها للحياة على أرضها في حرية ، وخضعت للمهانة اليومية والتميز العنصرى والاضطهاد ، وحرمت من ارثها ، وعولت بوحشية ، واغفلت واحتقرت ، وعولت كما لولم يكن لها وجود الا في مخيلة حكماها من البيض الذين لا ضمير لهم ، واضطرت الى اللجوء لوسائل متطرفة يحق لها أن تسعى من خلالها ، كما تسعى الآخرون من قبلها ، الى استعادة حريتها وكرامتها . اننا نؤيدها . نؤيدها في نضالها من أجل التحرير . ان آمال هذه الاغلبية السوداء هي آمالنا . والفصل العنصرى اهانته لها كما هو اهانته لنا . وهو جريمة ترتكب ضدها كما ترتكب ضدنا . ونحن بصفة خاصة نشارك بأساة بقائها غريبة في وطنها .

ان موقفنا واضح وجلي . ونحن نرفض أى ايطاءة الى أن هناك تغييرا ما يحدث في جنوب افريقيا . ونرفض أى اقتراح يرمي الى مكافأة جنوب افريقيا لأنها أدخلت الاصلاحات في جنوب افريقيا ، عند ما نرى بوضوح مؤلم أن هذه الاصلاحات المزعومة قد دبرت ببساطة لترسيخ الفصل العنصرى . لقد قال حكام جنوب افريقيا البيض مرارا في الماضي أن السود والبيض لن يتشاركوا في السلطة على الاطلاق في جنوب افريقيا . وهم لا يرفضون فقط مشاركة السلطة مع الأغلبية ، بل انهم حرموها من حقوقها الأصلية . ان ظلم الانسان للانسان يجب ألا يثاب عليه .

وكان الحكام البيض لم يكفهم ما يارسونه في جنوب افريقيا من الفصل العنصرى والاستبداد العنصرى ، حتى أنهم فرضوا الشيء نفسه لما يربو على ستين سنة على ناميبيا ، وهي اقليم دولسي تحتله جنوب افريقيا في الوقت الراهن بطريقة غير شرعية ، متحدية بذلك الأمم المتحدة . وهذا أيضا ينكر على الشعب الناميبى ، صاحب الأرض ، الحق في تقرير مستقبله بحرية وسلم . ان جنوب افريقيا لا تستحق أن تثاب لابقائها الملايين من اخواننا في جنوب افريقيا تحت القمع الوحشى .

برنامج العمل

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أود أن أخطر أعضاء الجمعية العامة أنه بالإضافة الى البنود المدرجة في اليومية والتي سيتم بحثها في المناقشة العامة لبعده ظهر يوم الاثنين ، سوف تناقش الجمعية في المقام الثاني تقرير اللجنة السادسة حول البند ١٢٤ من جدول الأعمال ، وهو " مؤتمر الأمم المتحدة المعني بخلافة الدول في مال الدولة ومحفوظاتها وديونها " . وفي هذا الصدد ، سيوزع على الدول الأعضاء في الجمعية العامة بعد وقت قصير تعديل تقدمت به الولايات المتحدة الأمريكية .

بالإضافة الى ذلك ، أود أن أعلن أنه بناً على طلب بعض الوفود فان البند ٢٧ من جدول الأعمال حول " التحضير لمؤتمر الأمم المتحدة لتعزيز التعاون الدولي في استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية " الذي كان محددًا لدراسته يوم ١٩ تشرين الثاني / نوفمبر ، تم ارجاؤه الى وقت لاحق .

البند ٣٣ من جدول الأعمال (تابع)سياسة الفصل العنصرى التى تتبعها حكومة جنوب افريقيا

- (أ) تقرير اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصرى (A/37/22 و Add.1 و Add.2) ؛
- (ب) تقرير اللجنة المخصصة لصياغة اتفاقية دولية لمناهضة الفصل العنصرى في الألعاب الرياضية (A/37/36) ؛
- (ج) تقارير الأمين العام (A/37/474 و A/37/484 و A/37/607) ؛
- (د) تقرير اللجنة السياسية الخاصة (A/37/598) ؛
- (هـ) مشاريع القرارات (A/37/L.17 و Corr.1 و A/37/L.23 - A/37/L.18) .

السيد ديل روساريو (الجمهورية الدومينيكية) (ترجمة شفوية عن الإسبانية) :
ان الجمهورية الدومينيكية تأسف للموقف السائد في جنوب افريقيا فيما يتعلق بممارسة الفصل العنصرى وتدينه بشدة ، حيث أن هذه الممارسات تعتبر انتهاكا صارخا لحقوق الانسان الأساسية، التى يعتبر فيها التمييز بين البشر ، لأى سبب من الأسباب ، أمر لا يمكن تصوره .

ولقد تميزت الجمهورية الدومينيكية خلال تطورها السياسي والاجتماعي والتاريخي بالكفاح ضد اضطهاد الانسان ، وبمساعيها الدائمة نحو تحقيق جو تحترم فيه كرامة الجنس البشري . ورغم أن شعبنا يتألف من أعراق مختلفة ، وخصوصا من نسبة عالية من المواطنين ذوي الأصل الأوروبي والافريقي ، الذين يحافظون على سماتهم الاجتماعية والثقافية ، لم يحدث في بلدنا قط أى نوع من أنواع التمييز العنصرى . فنحن نعيش مع بعضنا البعض في وئام وانسجام كاملين . وقد تعزز ذلك في الأعوام الأخيرة نظرا للنظام الديمقراطي الذى نتمتع به في دولتنا ، في مناخ يتسم بالاحترام الكامل لحقوق الانسان الأساسية . ونتيجة لذلك ، لا يوجد في بلدنا سجناء سياسيون أو منفيون .

كيف يمكن لممارسة الفصل العنصرى أن تستمر في الوقت الحاضر ، خصوصا عندما نجد أن العلاقات المتبادلة بين البشر قد حققت أفضل تعبير لها ، وتؤكد الجمهورية الدومينيكية من جديد للجمعية العامة رفضها لاستمرار سياسة الفصل العنصرى التى لا تتنافى فحسب مع حقوق الانسان ، بل تتنافى كذلك مع جميع المبادئ التى تنادى بها الأمم المتحدة عن طريق هيئاتها ، وهي تتنافى كذلك مع دستور الجمهورية الدومينيكية وميثاقها .

اننا نثني على الجهود التى تبذلها اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصرى . ونأمل أن يتمكن جهاز الأمم المتحدة هذا من تحقيق النجاح الكامل في القضاء الضرورى على جميع ممارسات الفصل العنصرى ، ونأمل . في الوقت ذاته ، أن يتم استئصال هذه الممارسات من على سطح البسيطة* .

* تولى الرئاسة نائب الرئيس ، السيد بارتليت (جامايكا) .

السيد ظريف (افغانستان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أصبحت سياسة الفصل

العنصرى التي تنتهجها حكومة جنوب افريقيا مصدر قلق كبير ، ليس فقط لشعب جنوب افريقيا والقارة الافريقية ، بل أيضا لضمير البشرية جمعاء . لا يسعنا الا أن نتساءل كيف يقبل المجتمع الدولي في الربع الأخير من القرن العشرين هذا الظلم المقيت الذى يلقاه الانسان من أخيه الانسان . لقد أضحى الملايين من السكان السود الأصليين لجنوب افريقيا ضحايا لعنصرية مؤسسة تعارسها ضد هم أقلية بيضاء لم تولد حتى في هذه الأرض .

في الوقت الذى كانت تصل فيه على مر السنة الماضية تقارير الى المجتمع الدولي تبعت على القلق العميق وتفيد بتصعيد التدابير القمعية الخطيرة التي يقوم بها نظام الفصل العنصرى ، نجد أن التعاون وسع بين بعض البلدان الغربية والنظام العنصرى في جنوب افريقيا . وهذا التطور يبعث على القلق بشكل خاص لأن المجتمع الدولي قد أعلن أن سنة ١٩٨٢ هي السنة الدولية للتعبئة من أجل فرض الجزاءات على جنوب افريقيا . ان الاحتجاز والتعذيب واختفاء الأشخاص من الأمور التي لا تزال تحتل قسما كبيرا من التقارير الواردة من جنوب افريقيا . ان الهجمات على أحياء السود والنقابات العمالية وحظر جميع الأنشطة الديمقراطية ومنع ممارسة الحقوق المدنية وسجن السود والقادة الديمقراطيين البيض والاستيلاء على الممتلكات الخاصة واغلاق الصحف الديمقراطية وحل منظمات السود ومنظمات البيض الديمقراطية وغيرها من الأعمال الأخرى كلها أمور لا تزال من الممارسات التي تعارسها يوميا السلطات العنصرية .

وسنت الحكومة العنصرية في جنوب افريقيا ، محاولة تقسيم الأغلبية غير البيضاء ، قوانين تم بموجبها اعطاء السكان الملونين حقوقا منفصلة للتمييز بينهم وبين السود من الأفرقة . ورفض هذه المحاولة ليس فقط السكان السود ، وانما أيضا القطاعات الملونة الأخرى . ومن أجل حرمان جاليات افريقية كبيرة من حقها في المواطنة عكف نظام جنوب افريقيا على سياسة اقامة البانتوستانات في مناطق واسعة حيث جرى تكديس السكان السود فيها تمهيدا لنفيهم الى البلدان المجاورة . وهكذا أصبح بانتوستان سيسكاي أحدث بانتوستان مستقل يضم ١٥ مليون نسمة من الافريقيين السود .

لقد مد نظام الفصل العنصرى في جنوب افريقيا كل جوانب حكمه القمعي الى اقليم ناميبيا

الذى يحتله بصورة غير مشروعة . ولا يزال ينكر على أهل ناميبيا حقهم في الاستقلال ويستنزف مواردهم البشرية والطبيعية مما أثار سخط جميع شعوب العالم واستنكارها .

لقد كانت الدول الافريقية المستقلة هدفا للاعتداءات العسكرية المتكررة التي شنها نظام الفصل العنصرى . ان جمهورية أنغولا الشعبية وجمهورية سيشيل هما أيضا ضحيتان بريئتان لأعمال زعزعة الاستقرار والعدوان التي يقوم بها النظام العنصرى .

ولا نعتقد بأن عدم فهم الطابع الانساني للفصل العنصرى أو القمع الاجرامى في جنوب افريقيا هو الذى مكن نظام الأقلية البيضاء العنصرى من البقاء ليهدد وجود الآخرين . لقد عبّر المجتمع الدولي مرارا وتكرارا عن مقته لنظام الفصل العنصرى . واعتمدت هذه المنظمة ومنظمات أخرى المئات من القرارات التي تدين بشدة سياسات الفصل العنصرى في جنوب افريقيا وتمت مناشدة جميع الدول بأن تتخذ التدابير الكفيلة بالقضاء على ظلم الفصل العنصرى في ذلك الجزء من العالم . ولكن مما يبعث على الأسى أن النظام العنصرى في جنوب افريقيا يزداد قوة بفضل تعاون بعض البلدان الغربية معه .

وأكدت هذه الجمعية بالفعل اقتناعها الراسخ ، في القرار ١٧٢/٣٦ ألف ، بأن الحماية التي يلقاها نظام الفصل العنصرى من الدول الغربية الكبرى ، لاسيما سياسات الولايات المتحدة وأفعالها ، قد شجعت هذا النظام على المضي في أعماله الاجرامية . كما أدانت الجمعية أعمال هذه الدول وخاصة أعمالها التجارية الكبرى مع جنوب افريقيا وزيادة علاقاتها السياسية والاقتصادية والعسكرية مع النظام العنصرى في جنوب افريقيا على الرغم من النداءات المتكررة الصادرة عن هذه الجمعية .

ورفعت حكومة الولايات المتحدة ، تحت ستار " الارتباطات البنائة " ، من مستوى تعاونها مع جنوب افريقيا لدرجة لم تعد تترك مجالاً للشك في المشاركة الاجرامية لحكومة الولايات المتحدة فسي أعمال الاضطهاد والعدوان التي تقوم بها جنوب افريقيا ضد البلدان المجاورة . وعلى الرغم من شجب الجمعية العامة ، في قرارها ١٧٢/٣٦ دال ، لاستمرار التعاون الاقتصادى وغيره بين الدول الغربية والنظام العنصرى في جنوب افريقيا ، ولاسيما الولايات المتحدة الامريكية والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية وجمهورية المانيا الاتحادية واسرائيل ، فقد ازداد هذا التعاون

في العام الماضي . وان منح صندوق النقد الدولي قرضا تزيد قيمته عن بليون دولار لنظام الفصل العنصرى في جنوب افريقيا ، متحديا للنداءات المتكررة لهذه الجمعية ، يعد دليلا واضحا على أعمال الدول الامبريالية التي تسيطر على هذه المؤسسة المالية .

وقد أدانت الجمعية بشدة تواطؤ الولايات المتحدة الامريكية وجمهورية المانيا الاتحادية واسرائيل مع النظام العنصرى في جنوب افريقيا في المجال النووى . وأدانت أيضا المناورات الرامية الى اقامة " منظمة حلف جنوب الأطلسي " بالاشتراك مع النظام العنصرى في جنوب افريقيا . وقد أعربت أيضا عن قلقها البالغ ازاء استمرار المحادثات بين الولايات المتحدة الامريكية وجنوب افريقيا بشأن التعاون الأوثق في المجال النووى . وفي تجاهل كلي للرأى العام العالمي ، ان ذلك التواطؤ لم يتم الإبقاء عليه فحسب ، انما زاد عمقا واتساعا .

ولم يُلْتَفَت الى النداءات التي تطالب بانهاء التعاون مع جنوب افريقيا ، كأنما لم تكن هناك أية قيمة للاهتمام الذى أبدته الغالبية العظمى من الأمم .

لقد أضاف الشعبان داخل جنوب افريقيا وناميبيا أبعادا جديدة لكفاحهما البطولي ضد الحكم العنصرى في جنوب افريقيا وضد احتلاله غير الشرعي لناميبيا . لقد نالت طلائع حركة الكفاح في جنوب افريقيا المتمثلة في المؤتمر الوطنى الافريقي تحت قيادة الرفيق أوليفر تامبو ، اعترافا وتقديرا كبيرين من المجتمع الدولى بسبب النضج السياسى والدبلوماسى لهذه الحركة وكذلك بسبب كفاحها المسلح التي تقوم به داخل البلاد .

لقد وجه شعب ناميبيا بقيادة مثله الوحيد والحقيقي ، المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية (سوابو) ضربات عنيفة لقوى الاحتلال العنصرية في بلادهم . ونحن نكبر الشجاعة والبطولة اللتين أبداهما شعبا جنوب افريقيا وناميبيا والمنظمات التي تمثلهما .

وبينما نعبر عن امتناننا لعمل لجنة الأمم المتحدة الخاصة لمناهضة الفصل العنصرى تحت الرئاسة الحصيفة والمتفانية للسيد ميتاما سولي من نيجيريا ، نعرب عن تأييدنا الكامل لتوصيات اللجنة الواردة في الوثيقة A/37/22 .

السيد غوكس (تركيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : اذا ما أردنا أن نسرد من جديد ما حدث في السنوات التي مضت منذ بدأ نضال المجتمع الدولي ضد سياسات الفصل العنصرى المؤلمة التي تتبعها جنوب افريقيا ، فانه سيكون تكرارا لما سبق ذكره هنا من فوق هذه المنصة ، ولما ورد في العديد من التقارير والقرارات . ولن يغير هذا من الحقيقة البسيطة وهي أنه في الوقت الراهن في ١٩٨٢ لم يتحقق بعد النجاح النهائي في النضال من أجل القضاء على هذه السياسات ، ومن أجل منع انتهاك الحقوق الأساسية للانسان في جنوب افريقيا .

ولا نقصد بذلك أن نقول انه لم يتم احراز أى تقدم في السنوات القليلة الماضية أو بصفة أكثر تحديدا خلال ١٩٨١ . فمن الواضح أن جهودا هامة قد بذلت من أجل تعبئة الراى العام العالمي لفرض تدابير فعالة ضد نظام بريتوريا . وازا ما استعرضنا الاحداث والأنشطة التي جرت في العنصرى الماضى فان أهم الملامح البارزة التي تؤثر علينا هو الدور النموذجي الفعال الذى قامت به لجنة الأمم المتحدة الخاصة لمناهضة الفصل العنصرى ، وصفة خاصة القيادة الحيوية التي لعبها في هذا المجال رئيس اللجنة الخاصة سفير نيجيريا الحاج يوسف ميتاما سولي .

ان مجال النشاط الرئيسي للجنة الخاصة خلال العام الماضى كان اعتبار عام ١٩٨٢ السنة الدولية للتعبئة من أجل فرض جزاءات على جنوب افريقيا . لقد بدأت حملة بارزة تحت اشراف اللجنة الخاصة من أجل تجميع القوى الدولية التي سوف تمارس الضغط اللازم على مرتكبي سياسات التمييز العنصرى والفصل العنصرى في جنوب افريقيا . ومن الواضح أن عاما واحدا لا يكفي للقيام بهذه الحملة الهامة والمعقدة . ان وفد بلادى سيويد الاقترحات التي ترمي الى ضمان مزيد من التطور لهذه الحملة في ١٩٨٣ . وفي هذه المرحلة الخطيرة ، وفي مواجهة المقاومة العنيدة التي تبديها جنوب افريقيا ، ان العمل الهام الذى قامت به اللجنة الخاصة في تنسيق العمل الدولي يستحق منا الثناء البالغ والتأييد التام .

اننا نشاطر الراى الذى ورد في تقرير اللجنة الخاصة بأن المجتمع الدولي يتعين عليه في هذا الوقت أن يعيد تقييم فاعلية التدابير التي استخدمت حتى الآن . فكل الدلائل تشير الى أن جنوب افريقيا لا تنهال بسخط المجتمع الدولي الذى تم الاعراب عنه مرارا في العديد من قرارات

الأم المتحدة وفي مختلف الندوات والمطالب التي قدمت على جميع المستويات الوطنية والدولية ،
العامة والخاصة ، في كل أنحاء العالم . ان السياسات الأثيمة للقمع والارهاب واقتلاع أعداد كبيرة
من السكان ، وحرمان أفراد الشعب من حق المواطنة عن طريق الخطط غير المشروعة لما يسمى
ال بانتوستانات ، والاعتقال دون محاكمة ، والقيود التي تفرض على الحريات الأساسية لقطاعات كبيرة من
السكان ، والانتهاك الصارخ لهذه الحريات ، كل ذلك يستمر دون أي نقصان . ان موت الشاب النقابي
المحزن ، السيد نيبيل أوغيت كان مثالا مؤسفا على الطرق التي تلجأ اليها شرطة جنوب افريقيا في
الاستجواب . ويشعر ضمير المجتمع العالمي بالانزعاج الشديد لاستمرار السجن الذي ليس له مبرر
للمسجونين السياسيين في جنوب افريقيا ، وصفة خاصة القائد السن نلسون مانديلا .
وفي نفس الوقت ، يستمر الاحتلال غير الشرعي لناميبيا واضطهاد واستغلال شعبها ، دون عقاب .
ولا تقف السياسات والممارسات غير الشرعية لجنوب افريقيا عند حدود ناميبيا ؛ انها تهدد السلم
والأمن في القارة الافريقية تهديدا خطيرا ، نتيجة لأعمال العدوان المستمرة التي تقوم بها جنوب افريقيا ،
ونتيجة لزعة الاستقرار ، وللضغط الموجه ضد الدول المجاورة ، وصفة خاصة أنغولا .
وأخيرا ، هناك دليل خطير يشير الى تطوير قدرة جنوب افريقيا في مجال الأسلحة النووية . ان
الآثار الخطيرة لهذه القدرة تمتد خارج نطاق القارة الافريقية وتشير شبح كارثة .
ان جميع أعضاء الأمم المتحدة يتفقون في الاعتقاد أن جنوب افريقيا تمارس شرا ينبغي وقته . ماذا
يمكن لشعب جنوب افريقيا أن يفعل ؟ وماذا يمكن للمجتمع الدولي أن يفعل ؟
اذا ما أخذنا في الاعتبار اغفال جنوب افريقيا الكامل للحث ، والندوات والمفاوضات الخاصة
بأنواع مختلفة من الضغط السياسي ، يصبح من الواضح أنه لن يكون من المفيد الا تطبيق العقوبات
اللزامية الشاملة وحدها التي أكد عليها ميثاق الأمم المتحدة . ان حظر السلاح الالزامي الذي فرضه
مجلس الأمن على جنوب افريقيا في ١٩٧٧ كان خطوة هامة في الاتجاه الصحيح . ومع ذلك فان تقرير
لجنة التنفيذ التي أنشأها مجلس الأمن يوضح أنه قد تكون هناك جوانب قصور في تنفيذ هذا القرار .
ولقد رحبنا بالجهود التي تبذل ، بما في ذلك قرار مجلس الأمن ٤٣٧ (١٩٨٠) ، بهدف ضمان
الالتزام الدقيق بحظر الأسلحة .

لقد أوضحت الأحداث أن حظر الأسلحة يجب أن يستكمل بتدابير أخرى مثل العقوبات الاقتصادية المنصوص عليها أيضا في الفصل السابع من الميثاق . وتتطلب العقوبات الفعالة مشاركة مصممة من جميع الأعضاء . وفي رأينا ، ينبغي أن يأخذ جميع المعنيين في الاعتبار أن الهديل لتطبيق مثل هذه التدابير السلمية كما جاء في ميثاق الأمم المتحدة هو تصعيد العنف والصراع في جنوب افريقيا . ولسوء الحظ ان القوة هي الطريق الوحيد الذي ترك لشعب جنوب افريقيا أن يطره ، وهذا ما يجعل حركة تحريره الوطنية تستحق منا كل تعاطف وتأييد .

وفي هذه النقطة الحرجة ، وعندما يضطر المجتمع الدولي أن يسرع بجهوده ضد مفهوم وممارسات الفصل العنصري والتمييز العنصري ، فاننا نود أن نكرر اعتقادنا بأنه يتعين على جنوب افريقيا أن تحول وجهها في النهاية نحو حقائق العالم والتطورات الحيوية والتقدم الذي يحدث في افريقيا . ومن الضروري عليها أن تغير في النهاية عزلتها وسياساتها غير المشروعة قبل أن يصبح الوقت متأخرا . انها لا تستطيع أن تواصل السير في هذا الطريق الخطير والمدمر ، وقتا طويلا . ولا بد لها أن تدرك أن خيوط الاستعمار التي تتعلق بها تنتمي الى عصر عفا عليه الزمن .

في هذا المنعطف عندما نكرر ان جهود المجتمع الدولي لا بد من مضاعفتها ، فانني اود أن أعرب عن الالتزام الكامل من جانب حكومتي بكل التدابير الرامية الى انهاء سياسات الفصل العنصرى والتمييز العنصرى في الجنوب الافريقي . وتركيا ليست لها أى نوع من العلاقات مع نظام بريتوريا سواء في المجالات الدبلوماسية ، أو القصلية ، أو الاقتصادية ، أو التجارية أو العسكرية . وان تركيا يسعد بها ان تسهم ، ولوبجهد متواضع ، في صندوق الأمم المتحدة الاستئماني للجنوب الافريقي ، وبرنامج الأمم المتحدة التعليمي والتدريسي للجنوب الافريقي ، والصندوق الاستئماني للدعوة لمناهضة الفصل العنصرى ، كدليل على تضامننا مع هذه الشعوب . ان التزام تركيا التقليدى بقضايا الجنوب الافريقي وتصفيته الاستعماري يستند الى نفس المبادئ التي أقامتها الجمهورية التركية عقب انتصارها في نضالها الأول من أجل الاستقلال الوطني في القرن العشرين . ونحن على ثقة من ان النصر سوف يتحقق في جنوب افريقيا كذلك ، وان مجتمعنا ديمقراطيا جديدا سوف يسود وفق روح ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة .

السيد لوس (الولايات المتحدة) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : ان الموقف

في جنوب افريقيا جدير بانتباه كافة من يهتمون باحترام حقوق الانسان في العالم المعاصر . ومما يبعث على القلق البالغ لحكومة الولايات المتحدة ممارسة الفصل العنصرى في جنوب افريقيا . حيث يثقل ذلك على ضمير الأمريكيين ، وحيث يتنافى نظام الفصل العنصرى أساسا مع قيم الحرية ، والمساواة والديمقراطية التي تشكل أساس المجتمع الأمريكي .

ورغم ان موضوع نقاشنا اليوم هو الفصل العنصرى — وهي كلمة بمعناها الحرفي تنطبق فقط على جنوب افريقيا — فان القضية العريضة بعث القلق هي الحق الأساسي لجميع الشعوب في تكافؤ الفرص دون النظر الى العنصر ، أو اللون ، أو العقيدة . وان نقاش الفصل العنصرى كما يطبق في جنوب افريقيا ، فانني على ثقة ان أعضاء هذه الجمعية سوف يأخذون في الاعتبار ان الفصل العنصرى ليس هو النظام الوحيد الذى تحرم بموجبه الحكومات المعاصرة المواطنين من حرية التعبير والتجمع ، والحق في المشاركة الديمقراطية في الحكومة والمساواة أمام القانون . ان الحكومة التي تعمل بواسطة وموافقة المحكومين لا تزال سلعة نادرة في عالمنا . ان مبادئ

الحرية ، والمساواة ، والديمقراطية ومعايير حقوق الانسان التي يؤيدها الكثيرون بالنسبة لجنوب افريقيا غائبة تماما من الممارسة السياسية في كثير من الأمم الممثلة هنا .
ان الفصل العنصرى أمر يؤسف له لأنه يسلب الشخص كرامته ، ولا يتظاهر حتى بالتعامل مع الأشخاص على قدم المساواة .

ان الولايات المتحدة ليس لديها خطة لنظام سياسي للمستقبل في جنوب افريقيا . وليس لنا ، أولأى عضو في هذا المحفل ، الحق في محاولة فرض هذه الخطة . ان لنا الحق فسي ان نطلب من جنوب افريقيا ان تحترم نفس المبادئ العالمية الخاصة بحقوق الانسان والحريات الانسانية التي نسعى لتحقيقها لشعوب العالم في كل مكان .

والنسبة لجنوب افريقيا ، وكذلك بالنسبة للمواطنين في كل مكان ، نحن ندعو أن تقدم الحكومة على رضا المحكومين الذى تم التعبير عنه بحرية . اننا على ثقة ، ان الفصل العنصرى ، لن يقبل من جانب الذين يطبق عليهم . ان برنامج جنوب افريقيا للتوطين الالزامي ، ومنح جنسية ما يطلق عليه الأوطان للسود في جنوب افريقيا لا يركز على الرضا . ونعتقد أيضا أنه لن يقبل من جانب الذين يتأثرون من جرائه . ولنكن واضحين أيضا ان التوطين الاجبارى الذى يمارس من جانب كثير من الحكومات الأخرى في افريقيا وحول العالم لا يقلل من ظلمه . ان الولايات المتحدة تعتبر ان هذه الأوطان هي جزء لا يتجزأ من جنوب افريقيا ويعتبر سكانها من مواطني جنوب افريقيا .

ولا يمكن ان نتخلى عن معارضتنا لنظام لا يمنح المواطنة الكاملة أو يسمح بها ولا يحترم احتراماً تاماً حقوق الانسان بالنسبة لجميع المواطنين . اننا نعارض ونشجب كافة الحكومات التي تنكر المواطنة الكاملة على جميع المواطنين ، وهذا يشمل جنوب افريقيا .
ان نقطة النقاش هنا ليست هي مجرد توجيه النقد لممارسات أية حكومة . وانذا كان لمداولا تنا هنا أن يكون لها أية آثار مفيدة ، فبمفني ان يكون هدفنا هو وضع وسائل فعالة وبناءة يمكن بها للمجتمع الدولي ان يشجع على حدوث التغيير الحقيقي .

ان الحكومات الأمريكية المتعاقبة قد قامت بجهود ملموسة لتعزيز التغيير في منطقة الجنوب الافريقي . وقد أيدنا المفاوضات التي أدت الى استقلال زيمبابوى في عام ١٩٨٠ . ونشترك

الآن مع أعضاء آخرين في مجموعة الاتصال الغربية ، في جهد مكثف حتى تحقق ناميبيا استقلالها واستقرارها ونظامها الديمقراطي عن طريق المفاوضات التي تركز على قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) . وبينما هناك قضايا معلقة ينبغي ان تحل فان هناك تقدما كبيرا قد أحرز ، واننا ما زلنا على ثقة بأنه مع حسن النية والجهد الدؤوب من جميع المعنيين ، فان هذه المفاوضات يمكن أن تفضي الى تسوية في ناميبيا تدعم كثيرا احتمالات الاستقرار في المنطقة .

ان هذه الأمثلة ليس خاصة بجنوب افريقيا ذاتها . انها توضح ان المفاوضات والحوار يمكن ان يفضيا الى حلول تحفظ وتحمي مصالح السود والبيض على حد سواء . انها تحدث التغيير ، الذي لا مناص منه ، والذي لا ينبغي بالضرورة ان يقابل بالخوف أو المقاومة . ان جهود الولايات المتحدة لتحقيق استقلال ناميبيا ، هي جزء لا يتجزأ من سياسة أوسع للولايات المتحدة في المنطقة وتجاه جنوب افريقيا على وجه التحديد . وفي الوقت ذاته ، قمنا أيضا بأعمال محددة تستهدف تشجيع التحرك بعيدا عن الفصل العنصرى نحو نظام أكثر انصافا .

لقد أكدنا من جديد التزامنا بالتنفيذ الفعال لقرار مجلس الأمن بفرض حظر للأسلحة ضد جنوب افريقيا . وقد كنا في ١٩٦٣ أول دولة كبرى تفرض حظر الأسلحة من جانب واحد . وكان هذا قبل عقد ونصف من انضمامنا مع الأعضاء الآخرين في مجلس الأمن في فرض حظر الزامى على الأسلحة . ان القيود الأمريكية على مبيعات الأسلحة للعسكريين والشرطة في جنوب افريقيا تتجاوز متطلبات مجلس الأمن في حظره للأسلحة . انها على الأقل لا تقل قوة ولا تقل الزاما عن القيود المفروضة في الأمم الأخرى .

ان القيود التي ننفذها بكل شدة منذ عام ١٩٧٥ على مبيعات المواد النووية أو غيرها من المواد التي يمكن أن تستخدم في تكوين قدرة جنوب افريقيا على انتاج الأسلحة النووية ، تتسق مع سياستنا الشاملة في التثبيط ، بقدر ما نستطيع ، من انتشار الأسلحة النووية في أى مكان من العالم . اننا لم ولن نسمح ببيع الوقود أو المواد النووية الحساسة للدول التي وقعت على معاهدة عدم الانتشار النووى وتقبل الاطار الكامل للضمانات على جميع مرافقها النووية . وعلى مدى أعوام هناك اتفاق واسع النطاق بأن تعليم الفصل العنصرى هو من أكثر

الجوانب ضررا في نظام الفصل العنصرى . والولايات المتحدة ، من جانبها ، تتطلع الآن الى ما يتجاوز مجرد التعبير عن التعاطف والسخط ، الى الوسائل العملية لتصحيح هذا الموقف . لقد واصلنا الاسهام في برنامج الأمم المتحدة التعليمى والتدريبى للجنوب الافريقى واحتفظنا ببرامج المنح الدراسية للاجئين . وفي ١٩٨٢ كان هناك جهد أمريكى ، شاركت فيه الحكومة الأمريكية والقطاع الخاص الأمريكى حيث أتينا بـ ١١٧ من السود من جنوب افريقيا الى الولايات المتحدة في منح كاملة للجامعات والكليات الأمريكية . وقد خصص الكونغرس الأمريكى ٨ مليون دولار لهذا البرنامج . وقد بدأنا كذلك برنامجا كبيرا للمعونة التعليمية بالارتباط مع مجموعات المجتمعات السودا* في جنوب افريقيا وذلك خارج النظام التعليمى للفصل العنصرى تماما . وان نفعل ذلك فاننا لا نعتزم ان نخلى سلطات جنوب افريقيا من مسؤوليتها عن توفير المساواة في التعليم وكذلك في جميع المجالات الأخرى .

كما اننا نؤيد أيضا تبادل البرامج بين الولايات المتحدة وجنوب افريقيا ، وهذا يتضمن زيارات من قبل نقابات العمال الأمريكية التي تقدم التأييد والتشجيع لحركة نقابات العمال السود في جنوب افريقيا - وهي حركة تبشربان تصبح قوة هامة في عطية الديمقراطية . ان كثيرا من المعلمين البارزين ورجال الدين في جنوب افريقيا قد سافروا الى الولايات المتحدة ، وفي الغالب على منح تقدمها حكومة الولايات المتحدة . ان تشجيع هذه الروابط والاتصال يقيم حلقات اتصال بين الموجودين داخل وخارج جنوب افريقيا ممن يشاركون في الالتزام المشترك بتكافؤ الفرص والتغير السلمى .

وأخيرا ، فان الحكومة الأمريكية تواصل تشجيع وتأييد جهود القطاع الخاص الأمريكي الذى يخدم كأداة ايجابية في التغيير الاقتصادى والاجتماعى . لقد اشتركت معظم الشركات الأمريكية التى تعمل في جنوب افريقيا في مجموعة من الممارسات الخاصة بالتوظيف المعروفة باسم مدونة سوليفان . ومع مدونات أخرى اعتمدها القطاعات الخاصة لبلدان أخرى فان مدونة سوليفان تشجع التقدم في القضاء على الممارسات التمييزية في أماكن العمل ومنح الأجر المتساوى للعمل المتساوى وتزيد من فرص تدريب وترقي العمال السود . وبالإضافة الى ذلك ، وبالإستعداد للاعتراف باتحادات العمال السود والعمل معهم أسهمت المؤسسات الأمريكية والاجنبية الأخرى في النمو السريع للحركة النقابية السوداء التي قدر لها أن تضطلع بدور متزايد في النضال من أجل المساواة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في جنوب افريقيا .

لقد استمعنا باهتمام الى بيانات الوفود الأخرى . وتأثرنا بكلمات صديقنا العزيز زميلنا مثل نيجيريا الذى هو رئيس اللجنة الخاصة لناهضة الفصل العنصرى . اننا نتفهم مقته بالبأس لنظام الفصل العنصرى والتزامه بوضع حد له . بيد أننا لا يمكن أن نؤيد اعتقاده بأن العزل المتزايد لجنوب افريقيا سياسيا واقتصاديا وثقافيا سوف يؤدي الى نوع من التغيير البناء الذي نحتاج اليه حاجة ماسة .

ان مثل هذا النهج في رأينا ليس وصفة لإحداث تغيير بل أنه مخطط لإحداث كارثة ، انه نهج سوف تكون له عواقب ليس فقط في جنوب افريقيا نفسها بل في المنطقة بأسرها . ان اتباع هذا النهج سوف يشكل اقرارا بالهزيمة ، وسوف يتنكر لأمل السود والبيض على حد سواء في جنوب افريقيا الذى يبحثون عن طريق سلمي للخلاص من كابوس الفصل العنصرى . وسوف يقضي على أولئك الذين نسعى الى تحسين ظروف حياتهم بالدخول في دوامة عميقة لا تنتهي من العنف والقمع . دوامة من العنف والقمع يمكن أن تكون لها عواقب وخيمة ليس فقط على جنوب افريقيا بل على المنطقة بأسرها كما أنه يمكن أن يخلق ظروفا سوف تجعل أى شيء مستحيلا اللهم الا طوفان العنف . ومن المؤكد أن مثل نيجيريا لم يكن يقصد ذلك ، لكنني أخشى أن تكون هذه هي العاقبة المنطقية للنهج الذى دعا اليه .

اننا لا ندعي أن الاجراءات التي اتخذناها أو التي قد نتخذها في المستقبل سوف تفضي تلقائيا الى ديمقراطية كاملة في جنوب افريقيا . ان مستقبل هذا البلد سوف يقرره شعب جنوب افريقيا نفسه . ولكن اولئك الذين يعملون في جنوب افريقيا من أجل تغيير سلمي في حاجة السى تفهمنا وتشجيعنا وتأييدنا ، وهم يستحقون ذلك .

ان شعب جنوب افريقيا ليس في حاجة الى أن يقال له ان الوضع الراهن أمر مؤسف لا يمكن السماح له . ان هذا الشعب في حاجة الى أن يقال له ان السكان السود - الذين يتوقع أن يصل عددهم الى . ٤ مليون في نهاية القرن - لن يتحملون الى الأبد خنق تطلعاتهم وأمانهم . ان هذا الشعب ليس في حاجة الى أن يقال له ان القمع في الداخل والتخويف الموجه ضد الدول المجاورة لجنوب افريقيا ليس بديلا للجهود الناجحة لمواجهة المشكلات الداخلية في جنوب افريقيا وسياساتها . ان البيض في جنوب افريقيا ليسوا في حاجة الى من يذكرهم بأن تأمين مستقبلهم ومستقبل أطفالهم يمكن فقط أن يتحقق اذا كانوا مستعدين للوفاء بمصالح وتطلعات السود في جنوب افريقيا . ان سكان جنوب افريقيا ليسوا في حاجة الى من يذكرهم بالحاجة الى التغيير ؛ التغيير الجذري البناء السلمي وهذه حقائق ليست في حاجة الى برهان .

وفضلا عن ذلك ، فان هذه الحقائق الغنية عن البيان قائمة اليوم في نظرة جنوب افريقيا لنفسها . لقد أعلنت حكومة جنوب افريقيا مقترحاتها الرامية الى الاستعاضة عن البرلمان الحالي الذي يتكون من البيض فقط بتشريع ثلاثي يعطي بموجبه شعب جنوب افريقيا المنحدر من أصل اسوي ومختلط للمرة الأولى قدرا من التمثيل السياسي . لا يمكن أن نشيد بمقترح ينشر نهجا عنصريا ازاى حق الاقتراع السياسي ، ويواصل استبعاد ٧٢ في المائة من الأغلبية السوداء من الحياة الوطنية السياسية . ولكن من الأهمية بمكان أن هذه المقترحات تعكس وعيا متزايدا في جنوب افريقيا بالحاجة الى التحرك نحو مشاركة أكبر في السلطة . وهناك دلائل أخرى على أن عملية التغيير قد بدأت . ولا يمكن التنبؤ بمدى سرعة حدوث هذا التطور ، ولكنه جار .

ان الولايات المتحدة من جانبها ملتزمة قولا وعملا بتأييد عملية تغيير سلمية بعيدا عن الفصل العنصرى . وطالما كان الشعب في جنوب افريقيا ، السود والبيض ، يبذل جهدا دؤوبا مخلصا من أجل انشاء نظام يقوم على أساس الحرية والمساواة والديمقراطية ، فانه سوف يحظى بتأييدنا وتشجيعنا الكاملين .

اننا لن نكون طرفا في السياسات التي من شأنها أن تشجع فقط على تعميق دوامة العنف والقمع . اننا لن نؤيد السياسات التي تستبدل نظاما قمعيا بآخر . ان امكانيات التغيير السلمي قائمة في جنوب افريقيا . والواقع أن التغيير جار بالفعل . وسوف تسنح الفرصة لسيادة العقل والارادة الديمقراطية بوسعنا بل يتحتم علينا أن نبذل كل جهد لكي نوفر من ناحية لشعب جنوب افريقيا من السود والبيض بدلا للمواجهة العنيفة وللعجز اليائس من ناحية أخرى . ويحدونا الأمل في أن ينضم اليها آخرون في تلك الجهود .

السيد بليس (غامبيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : اسمحوا لي فسي

البداية أن أهنيء صديقي الأخ صاحب السعادة الحاج ميتاما-سولي رئيس اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصرى ، وان أهنيء من خلاله الأعضاء الآخرين للجنة الخاصة على تفانيهم الذى لا يكل والتزامهم بالنضال ضد الفصل العنصرى الذى انعكس في التقرير الممتاز المقدم الى الجمعية العامة . وأود كذلك أن أشيد بالدعم القيم الذى قدمه مركز الأمم المتحدة لمناهضة الفصل العنصرى . تقوم الجمعية العامة ، للعام السابع والثلاثين على التوالي بالنظر في سياسات وممارسات حكومة جنوب افريقيا . ان القضية هي نظام مؤسسي للتمييز العنصرى لا مثيل له في نطاقه وشدته ، والذى أدين بحق باعتباره جريمة ضد الانسانية .

وتحت نير الفصل العنصرى ، ينكر على نحو عشرين مليوناً من غير البيض حقهم بصفة منتظمة في الحريات الانسانية الأساسية . كما أن السكان السود مبعدون رسمياً من المشاركة في أية عملية سياسية وهم خاضعون لسلسلة طويلة من التشريعات القمعية التي سجن بسببها مئات المواطنين في جزيرة روبين البشعة كما تعرض العديد من الآلاف للاعتقال والاحتجاز وهذا دليل حي على ذلك . لقد عززت هذه التدابير التشريعية حملة القمع البدني العشوائي التي يذكر بها شهداء شاربفيل وسويتو .

وفي ظل هذا الاطار السياسي القائم على القمع ، فان الظروف الاقتصادية والاجتماعية التي فرضت على السكان الأفارقة ليست أقل ترويعاً . وان يجرى اجبار السكان السود على قبول رواتب تمثل معدل ربح الأجر التي يحصل عليها البيض فان هؤلاء السكان السود ليست لديهم الامكانيات لمواجهة التضخم الداخلي المتصاعد الذى نتج عن الهبوط الأخير في سعر الذهب .

وبينما ركزت الأجور الافريقية وانخفضت قيمتها الحقيقية ، فان أسعار الأغذية الأساسية مثل الذرة والخبز ومنتجات الألبان قد زادت بنسبة ١٥ في المائة . وقد أثر ذلك لدرجة كبيرة على عدد من المواد الغذائية بحيث أصبحت في غير متناول السكان الأفارقة وأدت الى تدهور حالة سوء التغذية التي كانت مرضا متوطنا لفترة طويلة . وبالإضافة الى سوء التغذية المزمن ، فان السكان الأفارقة كان عليهم أن يواجهوا أضرار الأمراض الموهنة الأخرى . وخلال العام الماضي ، بلغت الإصابة بالدرن وشلل الأطفال والكوليرا نسبا وبائية .

وليس في نيتي أن أتناول في استعراض مستفيض حالات الظلم المؤسسي في ظل الفصل العنصري ، لأن عددها ضخمة ونطاقها واسع بالفعل . فضلا عن ذلك ، فان أمام الجمعية العامة بالفعل التقرير الممتاز للجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري .

ومنذ عام ١٩٨٠ ، بجّل النظام العنصرى ومؤيدوه قدرة جنوب افريقيا على الاصلاح ونيتها في ذلك تشيا مع المعايير المعترف بها دوليا . ورغم التحفظات الكثيرة التي سببها الطابع غير التمثيلي تماما للمجلس الرئاسي ، انتظرت غامبيا باهتمام نشر توصيات هذه الهيئة بشأن الاصلاح الدستوري . ومع ذلك فقد كان لأسوأ مخالوفنا ما يبررها ان نشرت في أيار/مايو نسخة رد يئة التنكر من سياسة "فرق تسد" التي عفا عليها الزمن . وبالإضافة الى ترسيخ استبعاد السود عن السلطة السياسية سعى المجلس المستنير الى الحصول على تأييد الجاليات الآسيوية والطنونة . ان وفد بلادى يسعده أن يلاحظ أن هذا التأييد لم يتحقق .

ومن الواضح أن نظام الفصل العنصرى قد عقد العزم على احتكاره للسلطة والثروة في افريقيا ولجأ الى سياسة البانتوستانات " كحل نهائي " للواقع السكاني للبلد . ان السكان السود المطحونين مجردون الآن من المواطنة وأية حقوق أخرى باقية ويعاملون على أساس المعايير العرقية ويرسلون الى المناطق القاحلة التي تسمى بالأوطان والتي يفرض عليها الاستقلال الاسمي . وهذه الأراضي القاحلة الجديدة ، الخالية من أية موارد طبيعية أو بنية أساسية لها معنى ، لا يمكن أن تستوعب أكثر من جزء بسيط من سكانها . فالأغلبية تجبر على الانخراط في سلك العمالة الرخيصة المهاجرة لصناعات جنوب افريقيا الشرهة .

ان الاستغلال الوهمي للوطن سيسكاي الذى أعلن في ٤ كانون الأول / ديسمبر ١٩٨١ كان بمثابة الحلقة الرابعة في التمثيلية التي يقوم بها النظام العنصرى والتي أسفرت عن أن تسعة ملايين من السكان الأفارقة أصبحوا غرباء في وطنهم . ان حكومتى قد لاحظت أن المجتمع الدولى بصفة عامة ومجلس الأمن بصفة خاصة قد رفض الاعتراف بهذه الكيانات الأربعة التي تشبه الدمى . فضلا عن ذلك لقد أكدت ، بشكل مأسوى ، محاولات جنوب افريقيا الأخيرة لبترا أجزاء من وطن ترانسكاي الوضع الحقيقي لهذه الأقاليم .

ورغم السلطة الاستبدادية للنظام العنصرى فان المقاومة الشعبية للفصل العنصرى قد تبلورت بدرجة كبيرة خلال العام الماضى . وقد تحطت كل قطاعات السكان المقهورين التي تؤيدها المنظمات الدينية المستنيرة أكثر درجات القمع وحشية في سبيل الاعلان عن معارضتها الصامدة للنظام المنحط الذى يفرض عليها العيش في ظله .

وفي تقاليد النضال في مظاهرة عام ١٩٥٦ من جانب النساء في جنوب افريقيا ضد قوانين الترخيص كانت النساء في طليعة الجماعة التي تحتج على ظروف المعيشة السيئة بصفة عامة ، وصفة خاصة ضد الزيادة في تكاليف الغذاء والاسكان والنقل . والطلبة من جانبهم اقتدوا بمثال سويتس الباسلة وواصلوا رفض نظام التعليم الهابط المخصص للأفارقة الذي يهدف الى استمرار الفصل العنصرى . وما هو جدير بالذكر أن احتجاجات الطلبة لم تقتصر على القضايا التعليمية البحتة بل تناولت أيضا مظاهر أخرى للفصل العنصرى ، وقد وضح ذلك في المظاهرات الجماعية التي خرجت تحتج على زيادة رئيس سيسكاى لينوكس سيبى لجامعة فورت هير في أيار/ مايو . وقد أطلقه النيران على اثنين وأعتقل خمسة وعشرون وفي هذا الدليل الناصع على رفض الطلبة لسياسة البانتوستانات .

ان عددا من الكنائس قد سجلت معتقلا لاهوت التحرر ، اعترضه على السياسات العنصرية لنظام الفصل العنصرى التي شجبتها التحالف العالمي لكنائس الاصلاح بوصفها هرطقة . ان هذا الموقف الشجاع قد عرض قادة الكنيسة أنفسهم الى حملة رسمية من التخويف والارهاب . وفي هذا الصدد ، لاحظت حكومتى بقلق بالغ انشاء سلطات برتوريا لما يسمى باللجنة الخاصة للتقصي بشأن أنشطة مجلس الكنائس في جنوب افريقيا ، ذلك المجلس الذى يعمل بقيادة الأسقف ديزموند توتو والذى دعا مرارا وتكرارا الى وضع نهاية لشرور الفصل العنصرى .

وفي طليعة المقاومة ضد الفصل العنصرى سددت حركة العمال السود خلال العام الماضى سلسلة من الضربات الساحقة للعمود الفقرى الصناعى في جنوب افريقيا . وقد اعترفت وزارة القوى العاملة نفسها بأن ساعات ١٧ مليون رجل قد فقدت بسبب وقف العمل في الجمهورية خلال العام الماضى . وفي نفس الوقت ، ان من الواضح أن مستوى نشاط العمال قد تصاعد بدرجة مطردة . والأرقام للعام الحالى توضح زيادة تقرب من ٦٣ في المائة عن العام الماضى . وهذه الاضرابات لم تركز فقط على الاهتمامات التقليدية للعمال مثل الأجور وظروف الخدمة بل تناولت بوضوح بعض القضايا السياسية مثل الاعتراف النقابى وبذلك بدأت تشكل في أساس الفصل العنصرى .

ان أثر هذه التوقعات كان مدمرا تماما في صناعة السيارات . وفي الرأس الشرقى حيث تتركز صناعة السيارات نشأت حالة من الاضطراب الدائم طوال العام الماضى ، رافقتها اضرابات تحسنت

شهريا بصورة منتظمة . ان الأثر الجذرى لهذا العمل يتضح في جلاء من التهديد الذى وجهه المدير الادارى لفولكس واجن في جنوب افريقيا في آب/أغسطس بأن أصحاب العمل قد يستخدمون الانسان الآلي اذا ما استمر الموقف العمالي غير المستقر .

ان هذه الحملة من التخريب الاقتصادى قد استكلت بفعالية بالنضال المسلح الذى يشنه الجناح العسكرى في المؤتمر الوطنى الافريقى . وشهدت الاثنا عشر شهرا الماضية سلسلة من الهجمات الجيدة التنسيق ضد أهداف رسمية مثل مكاتب الشرطة وستودعات السكك الحديدية والكبارى وهذلت جهود مضمية لمنع الحاق الضرر بالمدينين . ان وفد بلادى يود أن يشيد في هذا المنعطف بالنضال الباسل الذى يخوضه المؤتمر الوطنى الافريقى ويهنيء المؤتمر بمناسبة عيده السبعين . وأود هنا أن أعيد التأكيد على التضامن القوى من جانب غامبيا حكومة وشعبا مع شعب جنوب افريقيا المضطهد في نضاله الباسل من أجل الحرية والعدالة والكرامة الانسانية .

ان النظام العنصرى قد قابل هذه الاحتجاجات بكل وسائل القمع التى يمتلكها وأعلن حربا كاملة ضد مناهضى الفصل العنصرى . ان احتجاز السجناء السياسيين قد استمر ، وقد تم التوسع فيه لكي يشمل بعض الآخرين وتقديهم الى المحاكمة السياسية . وفي نفس الوقت ، ان تكريس استخدام التعذيب والاساءة البدنية ضد السجناء السياسيين ضاعف من أثره المأسوى قتل كل من الزعيم العمالي نيل اجيت والزعيم الطلابى أرنست دى بال مؤخرا خلال وجودهما في معتقل الشرطة .

ان القمع التعسفى لكل أنواع الاحتجاج قد استمر دون هوادة كما اتضح ذلك من القتل العمدى لأكثر من عشرة من عمال المناجم في الاضطرابات التى اندلعت في مناجم الذهب في الترنسفال في تموز/يوليه . وبالإضافة الى ذلك ، ان عمليات الترحيل الى الأوطان الجرداء قد بدأت الآن كقوة ردع جديدة للمعارضين .

وفي ذات الوقت عززت الترسانة القوية من القمع التشريعى بتقديم مشروع قانون التدفق الذى تعتبر أحكامه أشد أثرا من قوانين التراخيص المخزية التى تعرض بمقتضاها ١٣ مليون افريقى الى الاعتقال حتى الآن .

ومع ذلك ، ان هذه الحرب الكاملة لم تقتصر على أراضي جنوب افريقيا وحدها . ان كل أعداء النظام ، سواء كانوا حقيقيين أو متخيلين أو من الممكن أن يصبحوا كذلك يعتبرون ، بفض النظر عن

موقعهم ، أهدافا مشروعة . وخلال العام الماضي ان ثلاثا من الشخصيات القومية البارزة على الأقل قد أعتيقت بطرود من القنابل خارج جنوب افريقيا . وفي نفس الوقت ، ان نظام بريتوريا قد لجأ الى أعمال عدوان متكررة ضد الدول الافريقية المستقلة في المنطقة وأخل بوضوح بالسلم والأمن الدوليين . وقد اتخذت هذه الهجمات شكل العمليات السرية كما في حالة بوتسوانا وزمبابوى وسيشيل وموزامبيق والغزو السافر لكل من أنغولا وناميبيا ، وسوف أتناول هذه القضية بطريقة مفصلة عند المناقشة حول ناميبيا .

من الواضح ان هناك توافقا د وليا للآراء فيما يتعلق بعدم شرعية هذه الأعمال وعدم جواز القيام بها . واستنادا الى الالتزام العام باحكام الميثاق والقانون الدولي الذي يحكم العلاقات بين الدول فان توافق الآراء هذا قد وجد تعبيراً له في القرارات المتعاقبة التي اتخذتها هذه الجمعية . ومع ذلك ، فلقد تابعت جنوب افريقيا نهجها الشرير بحصانة كاملة من العقاب ، ورغم ان اعمال النظام العنصرى قد وضعت خارج نطاق الحضارة البشرية ، فقد استمرت بريتوريا فسي التمتع بتعاون نشط وتأييد قويين من جانب عدد من الحكومات .

عن طريق المركز المناهض للفصل العنصرى ، وادارة شؤون الاعلام ، فلقد حققت الأمم المتحدة قدرا كبيرا من النجاح في اعلامها الرأى العام العالمي بالشرور التي تتم في ظل النظام المؤسسي للفصل العنصرى . لقد حان الوقت لكي تُعطي الحكومات الآن أثرا عمليا للكلمات التي رددتها على مدى ال ٣٧ عاما . ان المصالح الذاتية الاقتصادية والسياسية يجب التضحية بها مقابل تحقيق العدالة والانسانية وغيرهما من الجادئ الواردة في الميثاق التي تعهدت الدول رسميا بالالتزام بها ان الاخفاق في اتخاذ اجراءات للقضاء على جريمة الفصل العنصرى يمكن ان يسرع بمقدم الفوضى الدولية الجديدة التي قدم الأمين العام تحذيرا بشأنها عدة مرات .

السيد كوربون هينغ (كجوتشيا الديمقراطية) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : اننا

نتدارس هذا البند ٣٣ من جدول الأعمال المعنون " سياسة الفصل العنصرى التي تتبعها حكومة جنوب افريقيا " في فترة تتميز بحدثين هامين للغاية في تاريخ منظمنا . لقد انقضى بالفعل ثلاثون عاما منذ بدأت الجمعية العامة دراسة سياسة الفصل العنصرى التي تنتهجها حكومة جنوب افريقيا ، ومضى ٢٠ عاما منذ طالبت الجمعية العامة في قرارها ١٧٦١ (د-١٧) بتاريخ ٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٦٢ ، الدول الاعضاء بان تعتمد فرادى أو جماعات مجموعة من التدابير المحددة لوضع نهاية لسياسة الفصل العنصرى ، وقررت انشاء لجنة خاصة لمناهضة الفصل العنصرى . لذلك ، فقد حان الوقت لكي نقيم عمل الأمم المتحدة فيما يتعلق بهذه المشكلة المطروحة علينا . أرجو أن يسمح لي في هذه المناسبة ، نيابة عن وفد كجوتشيا الديمقراطية ، أن أشيد باللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصرى لجهودها المستمرة في اثارة وعي الرأى العام العالمي وتعبئته ضد

(السيد كوربون هينغ ،
 كمبوتشيا الديمقراطية)

سياسة الفصل العنصرى . كما أود الاشارة أيضا برئيس هذه اللجنة صاحب السعادة السفير الحاج يوسف ميتاما سولي أحد ابناء افريقيا ونيجيريا البارزين الذى بالتزامه الكامل وسماحته وكفائه قد قدم مساهمة لا تقدر بثمن في ادارة اعمال اللجنة الخاصة اثناء اضطلاعها بمهمتها . ان وفد بلادى متن لعقد الجمعية العامة جلسة خاصة في ٥ تشرين الثاني / نوفمبر الماضى ، بناء على توصية اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصرى ، كرسى للسنة الدولية للتعبيث من اجل فرض جزاءات على جنوب افريقيا . كما نرحب بتقديم جوائز لسبع شخصيات بارزة من بينها السيدة جان مارتين-سيسي وزيرة الشؤون الاجتماعية لغينيا ورئيسة اللجنة الدولية للتضامن مع كفاح المرأة في جنوب افريقيا وناميبيا ، والسيد ابراهام اورديا من نيجيريا رئيس المجلس الاعلى للرياضة في افريقيا ، وذلك اعترافا بالمساهمة البارزة التي قدموها للحركة الدولية لاتخاذ اجراءات ضد الفصل العنصرى في جنوب افريقيا .

منذ أصبحت بلادى في ١٩٥٥ دولة عضو في الأمم المتحدة ، لم تأل جهدا في دعم نشاط الأمم المتحدة في مجال مناهضة سياسة الفصل العنصرى التي تمارسها سلطات بريتوريا . هذه السياسة التي تميز نظاما غير مقبول يقوم على السيطرة والاذلال في صورشتى ، يفرض اسم العنصرية على السواد الأعظم من شعب جنوب افريقيا . لقد تسببت هذه السياسة في احداث آلام بالغة لهذا الشعب . ان مذابح شارب فيل وسويتوما زالت ذكراها حية في أذهان أعضاء المجتمع الدولي . ان هذه السياسة تتميز أيضا باعمال العدوان وزعزعة الاستقرار في الدول الافريقية المستقلة كما تتميز بالاحتلال غير المشروع لناميبيا . لكل هذه الأسباب فان السياسة اللانسانية القائمة على الفصل العنصرى التي تمارسها حكومة بريتوريا قد وصفتها الجمعية بحق بأنها جريمة ضد البشرية .

ان كمبوتشيا الديمقراطية ، كدولة آسيوية ، تؤيد الاعلان المعتمد في المؤتمر الاقليمي في مانيل بالفلبين لاتخاذ اجراءات ضد الفصل العنصرى في آسيا ، وهو المؤتمر الذى نظمته اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصرى بالتعاون مع حكومة الفلبين في ايار/مايو ١٩٨٢ . لقد رسمت اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصرى في تقريرها عن التطورات الأساسية التي وقعت في جنوب افريقيا في السنة قيد الاستعراض ، صورة قاتمة ومشجعة في آن واحد . صورة

قائمة بسبب تصاعد اعمال القمع التي تمارسها سلطات بريتوريا ، ليس فحسب ضد اقلية الشعب ولكن أيضا ضد عدد كبير من البيض الديمقراطيين المناهضين للفصل العنصرى . وهي صورة قائمة أيضا بسبب تزايد عدد الاصلاحات المزعومة التي ادخلها النظام العنصرى لتقسيم الشعب المغلوب على أمره وأذكر منها على سبيل المثال انتخابات ما يسمى بالمجلس الهندى وهي اصلاحات رفضها الوطنيون في جنوب افريقيا ، كما رفضها المجتمع الدولى ، صورة قائمة لأن النظام العنصرى ماض فى سياسة اقامة البنتوستانات باعلانه فى ٤ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨١ استقلالا زائفا لسكاي والذى أصبح من نتيجته ان هناك الان ٩ ملايين من الافريقيين غرباء فى بلادهم ، وهي صورة قائمة أيضا لان النظام العنصرى قد زاد من اعمال العدوانية ضد الدول الافريقية المستقلة وهي أعمال تعرض للخطر سلم واستقرار الجنوب الافريقي والعالم .

ولكن فى مقابل اعمال الاعتقال والاحتجاز والسجن والتعذيب والمحاكمات السياسية وتدبير القمع القانونية التي يقوم بها النظام العنصرى فى بريتوريا ، فلقد تزايد كفاح شعب جنوب افريقيا خلال العام المنصرم . ولقد اظهر عمال وطلبة وزعماء دينيون وصحفيون وفكرون وآخرون غيرهم معارضة اقوى وأشد لنظام الفصل العنصرى . كما استمر الكفاح السرى والسلم بكل عزم . كل هذا يشكل بادرة مشجعة ، توضح بصورة متزايدة ان شعب جنوب افريقيا يزداد عزمه يوما بعد يوم للتخلص من الفصل العنصرى . ومن العوامل المشجعة الاخرى التأييد المتزايد من قبل المجتمع الدولى لهذا الكفاح ضد الفصل العنصرى* .

خلال هذه العقود الثلاثة فلقد اعتمدت منظماتنا عدة قرارات تتضمن اقتراحات محددة للمساهمة فى وضع حد لسياسة الفصل العنصرى . اخذين فى الاعتبار أنشطة الأمم المتحدة فيما يتعلق بهذه المشكلة ، فان وفد بلادى يشارك الرأى الذى ابداه السيد خافيير بيريز دى كويبار . الأمين العام عند ما اعلن يوم ٥ تشرين الثانى / نوفمبر امام الجمعية العامة انه :
" يوجد الآن وعي عالمي بالظلم والاطار الكامنة فى سياسات التمييز العنصرى .
بالاضافة الى ذلك ، فانه من المقبول عموما ان يتحمل المجتمع الدولى مسؤولية لا مهرب

(*) تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد موشوتاس (قبرص)

(السيد كوربون هينغ ،
كبتشيا الديمقراطية)

منها لاستئصال هذه السياسات . وما له نفس الأهمية حقيقة ان ضحايا الفصل العنصرى يعرفون انهم لا يقفون وحدهم وأنهم يحظون بالتأييد الاخلاقي والدعم السياسي للمجتمع الكولي . ولا بد من أن نواصل أن نطبع في أن هان المتسكين بسياسة الفصل العنصرى أنهم هم المعزولون ، وان سياساتهم بطبيعتها الأساسية ، ستستمر نفسها .

(A/37/PV.56 ، ص ٦ و ٧)

(السيد كوربون هينغ ،
 كيموتشيا الديمقراطية)

اذن فمن واجب منظمتنا ان تستمر في ممارسة الضغط على النظام العنصرى في بريتوريا . وفي هذا الشأن من المؤسف ان صندوق النقد الدولى قد قدم قرضا يزيد على بليون دولار الى سلطات بريتوريا مما يتعارض مع ما أبدته الجمعية العامة من رغبات في القرار ٢/٣٧ . ان شعب كيموتشيا والحكومة الائتلافية لكيموتشيا الديمقراطية ، بالرغم من الظروف التاريخية الحالية التي نجد فيها أنفسنا ضحايا للغزو والاحتلال الأجنبي ، يودان الأعراب من تأييدهما الدائم والقوى للكفاح العادل لشعب جنوب افريقيا تحت قيادة مؤتمر عموم افريقيا والمؤتمر الوطنى الافريقى للتخلص من الفصل العنصرى وضمان حق العيش في حرية ، وكرامة انسانية وديمقراطية . واننا نكرر تأييدنا لاجلان باريس بتاريخ ٢٧ أيار/مايو ١٩٨١ المتعلق بفرض جزاءات ضد جنوب افريقيا ، وهو الاجلان الذى اعتمده الجمعية العامة في القرار ١٧٢/٣٦ با . ونود أن ننتهز هذه الفرصة لنكرر تأييدنا القوي لكفاح شعب ناميبيا تحت قيادة منظمة شعب جنوب غرب افريقيا (سوابو) ، الممثل الحقيقى الوحيد لهذا الشعب في كفاحه من أجل استقلال ناميبيا وسيادتها وسلامتها الاقليمية . ونعرب عن تضامننا مع الدول الافريقية المستقلة في خط المواجهة . وخلال العقود الماضية حققت دول عديدة استقلالها بتأييد المجتمع الدولى وتضامننا وتعاطفه وزادت من عدد أعضاء هذه المنظمة ، ومن بينها دول افريقية كثيرة ، وذلك بعد نضال طويل وتضحيات بالغة . وان وفدى على يقين تام بأن شعبي جنوب افريقيا وناميبيا لن يستثيا من هذا التيار التاريخى . ان اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصرى قد استخلصت في الفقرة ٤٩٧ من تقريرها السنوى ان :

" اللجنة الخاصة وطيدة الأمل في ان يكون العام ١٩٨٣ - الذى تحل فيه الذكرى السنوية العشرون لمنظمة الوحدة الافريقية ، ويوم تحرير افريقيا ، وكذلك ذكرى انشاء اللجنة نفسها - نقطة تحول في العمل الدولى ضد الفصل العنصرى " . (٨/٣٧/٢٢ ، الفقرة ٤٩٧) وهذا هو ما يتمناه وفدى والمجتمع الدولى بأسره دون شك .

السيد بايس يومار (فنزويلا) (ترجمة شفوية عن الاسبانية) في يوم ٧ تشرين الثانى / نوفمبر عام ١٩٤٥ انضم اتحاد جنوب افريقيا لمنظمة الأمم المتحدة مما اعطى له طبيعة العضو المؤسس للمنظمة . وبعد مرور عامين على اعلانه لاحترام مبادئ وأهداف الميثاق قامت حكومة مايسى

الآن بجمهورية جنوب افريقيا رسميا باضفاء المؤسسة على واحدة من أبغض الممارسات التي عرفت بها البشرية ، ألا وهي الفصل بين الاجناس عن طريق نظام الفصل العنصرى البغيض .
ومن المستحيل ان نشارك في النقاش حول هذا الموضوع دون ان نكرر الكثير مما قيل من قبل .
وان هذا التكرار ليس مجرد استجابة روتينية ، ولكن نظرا لحقيقة مأساوية ، وهي أنه لم يتم التوصل الى حل لهذا الموقف غير المقبول ، ظل الموضوع مدرجا في جدول أعمال الجمعية العامة منذ عدة عقود . ان الالتزام بالصمت يعادل الاعتراف بممارسات الفصل العنصرى والتفاضى عنها ، وسيكون انكارا للمبادئ الاساسية التي تحكم الحياة الديمقراطية في فنزويلا ، والتي تضمن ان يتمتع جميع من يعيشون داخل حدودنا بحقوق الانسان ، بغض النظر عن معتقداتهم السياسية أو عقائدهم الدينية أو وضعهم الاجتماعى أو جنسهم .

بينما تم بحث الموضوع ، كما قلنا ، في الجمعية العامة منذ عدة عشرات من السنوات ، تمت مناقشته طوال قرون في جمعية البشرية ، وأعني بها تطور الحضارة . ومنذ القرن ١٦ ، وعقب عشور اسبانيا على السكان الأصليين لأمريكا ، وطى الرغم من سوء الاستغلال والهجمات التي وقعت ، تعالت الأصوات التي اعترضت على حق الدول الاستعمارية في قهر واخضاع السكان الأصليين في أمريكا ، والأهم من ذلك ، أطن مبدأ المساواة بين الاجناس كنتيجة طبيعية لتأكيد المساواة بين البشر المستمدة من كرامتهم كبشر .

ان هذه المناقشة ، التي هي أصل قانون الشعوب ، قد أثرت كثيرا على فنزويلا ، وطى بلدان أمريكا اللاتينية . ولذلك يمكننا أن نؤكد ان معاييرنا القانونية ، فيما يتعلق بالمساواة بين الأجناس وجميع الافراد ، مستمدة من التعاليم الفكرية لفيتوريا وسواريز .
واننا نشعر انه من واجبنا ان نشترك في هذه المناقشة كي نؤكد موقف فنزويلا المعارض للعنصرية بجميع مظاهرها ، خاصة تلك المظاهر - التي تم سننها في نظام الفصل العنصرى وممارساته . ان فنزويلاء البلد الذى يختلط فيه مختلف الاجناس ما غرس فينا روحا ملحوظة من المساواة ، لا يعرف ظاهرة التمييز العنصرى . وان نظامه القانوني يضمن المعاملة المتساوية للجميع . ويجب ان نذكر هنا ان الدستور الفنزويلي ينص بوضوح على عدم السماح بأى تمييز يقوم على العرق ، أو الجنس ، أو العقيدة أو الوضع الاجتماعى .

ولهذه الاسباب جميعا ، لا يمكن لفنزويلا الا ان تعبر عن غضبها ازاء الممارسات العنصرية التي نددت بها الامم المتحدة بوصفها جريمة ضد الانسانية . ولم تكف فنزويلا بالتصويت تأييدا لقرارات الامم المتحدة الرامية الى القضاء تماما على الفصل العنصرى ، وانما أكثر من ذلك تراعى هذه القرارات بشدة ولا تقيم أية علاقات دبلوماسية ، أو قنصلية ، ولا اية تبادلات ثقافية أو أكاديمية أو رياضية ، أو عسكرية أو غير ذلك من التبادلات مع نظام الحكم العنصرى في جنوب افريقيا .

ومنذ اضافة الصيغة المؤسسية على نظام الفصل العنصرى ، أصبح ذلك النظام مصدرا للتوتر الدائم في الجنوب الافريقي ، مما يضر تماما بالسلم والأمن الدوليين ، ذلك أن ممارسة هذا النظام لا تنكر فقط على الأغلبية الساحقة من السكان السود التمتع بحقوقهم الانسانية ، وانما تتضمن أيضا أعمالا عدوانية متكررة ضد البلدان المجاورة ومناورات تهدف الى زعزعة الحكومات والتدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى ، وفي بعض الحالات يضاف الى ذلك عامل بيعت على التفاقم هو استخدام المرتزقة مثلما حدث في سيشيل .

واننا مقتنعون بأن قيام جميع الدول الأعضاء في الامم المتحدة بعمل مشترك أمر ضرورى لاحداث التغيير في موقف جنوب افريقيا ، فقد رأينا ، أنه بدون اتخاذ تدابير ملائمة من قبل عدد من البلاد التي تقيم علاقات وثيقة مع حكومة جنوب افريقيا ، لن تتمتع مقررات الجمعية العامة بالفعالية المطلوبة ، وستذهب كافة الجهود التي تبذلها غالبية البلدان الممثلة في هذه القاعة هباء .

ان موقف حكومة بريتوريا العنصرية الصلف سوف يدعونا دون شك الى فرض الجزاءات عملا بالفصل السابع من ميثاق الامم المتحدة ، والى احترام هذه العقوبات من قبل الدول الأعضاء كافة .

وهذا الشأن نود أن نكرر مرة أخرى الاعلان عن تأييدنا لفرض الجزاءات التي اعتمدت في باريس في ٢٧ أيار / مايو ١٩٨١ والتي صدقت عليها الجمعية العامة بموجب القرار ١٧٢ / ٣٦ باء الصادر في ١٧ كانون الأول / ديسمبر ١٩٨١ ضد جنوب افريقيا .

ومن المواتي في هذا الوقت ان نذكر بأن فنزويلا لا تتبع أى نفل لجنوب افريقيا ، وذلك ليس بسبب اعتماد الاعلان الذى ذكرته ولكن في الواقع تشيا مع النهج الذى تتبعه فنزويلا منذ مدة طويلة ، هذا النهج الذى سنستمر في اتباعه كاجرا يمكنه ان يساهم في تحقيق التمتع الفعلي بالحقوق والحريات الموروثة ليني الانسان في جنوب افريقيا .

ان سلوك حكومة بريتوريا في الأعوام الأخيرة ، التي انشأت خلالها جمهوريات مستقلة زائفة ، وممارستها لأعمال القمع والمحاكمات التعسفية لم يعد من الممكن تحملها . فينبغي على المجتمع الدولي ان يتخذ مزيدا من الاجراءات المموسة لوضع حد لهذا الموقف غير المعقول وغير المقبول .

ونياة عن جمهورية فنزويلا الديمقراطية أناشد حكومة جنوب افريقيا ان تلتزم التزاما دقيقا بالقرار ١٢٢/٣٦ ، المعتمد بتوافق الآراء في الجمعية العامة بتاريخ ١٧ كانون الأول / ديسمبر ١٩٨١ ، وبجزءه المتعلق بالسجناء السياسيين في جنوب افريقيا ، ونطلب منها الامتناع عن اعدام السجناء المحكومين بمقتضى القوانين القمعية لقيامهم بأعمال مبعثها معارضتهم الشرعية للفصل العنصرى .

كما نناشدها بالافراج عن نيلسون مانديلا الذى يعاني من غياهب السجون مع غيره من الوطنيين في آزانيا ، لأنه ثار ضد الطغيان العنصرى . وان رد فعل ملائما على هذه الصيحة من قبل المجتمع الدولي بأسره لن يكون سوى استجابة بسيطة يمكن توقعها من أى انسان له عقل مفكر وله مشاعر .

ولا يسعنا عندما نتوجه بهذا النداء الا أن نؤكد على ان الحق المشروع في الاعتراض على اى قانون ظالم يجعل من اولئك الذين يثورون ضده الحماة الحقيقيون للقانون بينما يصبح اولئك الذين يحاولون تطبيق مثل هذا القانون الظالم المدافعين عن العنف برداء القانونية .

ويود وفد فنزويلا ايضا ان يعرب عن تقديره وتشجيعه للجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصرى على العمل الذى تقوم به منذ انشائها قبل عشرين عاما بالتحديد . وكلمات الشكر هذه موجهة بصفة خاصة الى رئيس هذه اللجنة ، السفير ميتاما - سولي ، الذى يضطلع بهذا العمل الجدير بالثناء باخلاص وبروح مهنية عالية . والذى نعبر له عن تأييدنا المطلق .

وفي هذا السياق يسعدنا أن نرحب باعداد البلدان المنتجة والمصدرة للنفط لمشروع قرار

يهدف الى فرض حظر نفطي ضد النظام العنصرى في جنوب افريقيا كاجراء لدعم الكفاح من أجل الديمقراطية والعدالة الاجتماعية والحرية في جنوب افريقيا .

السيد وابوغي (كهنيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : عندما خاطب وزير خارجية بلادى الجمعية العامة فانه ابلغ السفير اميرى هولاي بالتهنئة على انتخابه بالايجام لمنصب رئيس الدورة السابعة والثلاثين للجمعية العامة . ومع ذلك ، نظرا لأن هذه هي فرصتي الأولى التي اتكلم بها في الجمعية أود أن اتقدم اليه بالتهنئة مرة أخرى بالاصالة عن نفسي وبالنيابة عن وفد كهنيا .

وأود ايضا ان أشيد برئيس اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصرى السفير ميتاما - سولي مثل نيجيريا ، وعضاء لجنة على العمل الذى قاموا به المتمثل في التقرير الموثق والمقدم ببراعة الى الجمعية في الوثيقة A/37/22 .

لقد مرت عشرون عاما منذ اتخاذ الجمعية العامة في دورتها السابعة عشرة قرارا يحث الدول الأعضاء ومجلس الأمن على القضاء على ذلك النظام اللانسانى للفصل العنصرى في جنوب افريقيا . ومنذ ذلك الوقت اعتمد العديد من القرارات والمقررات ، ومع ذلك يستمر النظام العنصرى في بريتوريا في تحديه لها جميعا . وبرهن هذا النظام على موقفه المتحرف تجاه الأمم المتحدة . فقد قام ناصحوه المخلصون بتشجيع هذا الموقف عن طريق الدعم السرى لألياته . وبعد سنوات من الادانة من جميع ارجاء الأرض يستمر هذا النظام الشرير في مد أذرعه الاخطبوطية الظالمة حول الشعب الأسود في جنوب افريقيا . والسؤال المطروح هو الى متى يمكن لهذه المنظمة ان تقف مكتوفة اليدين ، تراقب كيف يضرب بقراراتها ومقرراتها عرض الحائط ؟ والى متى يمكن لهذه المنظمة ان تستمر في اصدار قرارات لا يتم تنفيذها على الاطلاق ؟

وبينما نحن نتحدث هنا اليوم فان العنصرين في بريتوريا مسترون في قمعهم الوحشي للغالبية السوداء بشراسة متناهية . ونظامهم يواظب على حرمان السكان السود من حقوقهم السياسية والاجتماعية . وقد اسكت بالقوة الغاشمة هؤلاء الأبناء الياسلون في جنوب افريقيا الذين تجرأوا على معارضة نظام الفصل العنصرى . ويرزح المئات في سجون نظام الأقلية البيضاء

العنصرى ؛ وآخرون من بينهم النساء والمسنون واطفال المدارس قتلتهم عن عمد القوات السعيدة باطلاق الرصاص في بريتوريا . ان العالم لا يمكنه ان ينسى مذابح شاريفيل وضحايا سويتو وموت القادة التقدميين مثل ستيف بيكو ونيل أغيت والاحتجاز التعسفي لنيلسون مانديلا وآخرين . وقد سمعنا بأحكام اعدام نفذت ضد شباب آخرين من المناضلين من أجل الحرية ؛ وقد أدانت الجمعية مؤخرا هذه الأحكام . ان قائمة الأعمال القمعية التي يرتكبها هذا النظام تطول يوما بعد يوم ، ورغم سخط العالم أجمع لا يبدو أنه تم تحقيق نتائج ملموسة .

ان عمليات القمع التي يقوم بها نظام بريتوريا لا تقتصر على جنوب افريقيا نفسها ، بل ان النظام العنصرى قد سعى بكل طريقة ممكنة الى اقامة احتلاله غير الشرعي لناميبيا . فقد عبر هذا النظام الحدود بشكل منتظم لارتكاب أعمال عدوانية ضد البلدان المحبة للسلام ، وأبرزها انغولا وموزامبيق بالاضافة الى زامبيا وزمبابوى وسيشيل . وقد أدانت منظماتنا هذه الأعمال الارهابية الموجهة ضد الدول الافريقية المستقلة وذات السيادة ، الا ان تلك الادانة ذهبت ادراج الرياح . ان هذه الأعمال التي تثير السخط تتنافى كلية مع مبادئ ميثاق منظماتنا ومقاصده . ولذلك يدعو وفد بلادى جميع الدول الاعضاء والمجتمع الدولي بأسره الى اعادة تكريس النفس لقضية القضاء على الفصل العنصرى في جنوب افريقيا .

ان نظام الفصل العنصرى فى جنوب افريقيا لا يزال يفصل ليس فقط البىض عن السود ، بل ويفصل أيضا العمال السود عن أسرهم . ان العمال السود يرغمون على العمل والسكن على بعد مئات الاميال من منازلهم ، ولا يسمح لنسائهم وأطفالهم بمرافقتهم فى أماكن عملهم . انهم يرغمون على العيش فى عذاب مقيم . لقد حان الوقت للعمال السود فى جنوب افريقيا لكي يسمح لهم باختيار الأماكن التى يريدون ان يعيشوا فيها مع عائلاتهم . ان رفض معيشة العمال مع احبائهم يعد انكارا للحقوق الانسانية الرئيسية ، ما يتنافى مع المبادئ الأساسية للسلوك المتحضر .

ان النظام العنصرى فى محاولة لخداع المجتمع الدولى كان يقوم بحركات مغلقة بغلاف كاذب لازالة الفصل العنصرى البغيض من الأماكن العامة . ان هذا مجرد عبث ، وسوف يرفضه كل الرجال ذوى النوايا الطيبة . ويجب ألا ننخدع بهذه المناورات الفاشية ، فان مربوط الغرس هنا هو القضاء التام والكامل على جريمة الفصل العنصرى . ولذلك ، فاننا ندعو الدول الأعضاء والأمم المتحدة ، بل والمجتمع الدولى بأسره لكي يعلنوا ، بدون لبس ، أن السياسة العنصرية التى تنتهجها حكومة جنوب افريقيا العنصرية ، تعد تهديدا للسلم والأمن الدوليين بمقتضى أحكام الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة .

ورغم ان المجتمع الدولى كله قد بذل جهودا عديدة لاصلاح الوضع فى جنوب افريقيا ، فان العصابة فى بريتوريا لا تزال تقوم بمناورات غريبة لكي تتغلب على تلك الجهود . لقد راينا مؤخرا الانشطة المشابهة للنازية التى يقوم بها هذا النظام ، والتى تحاول ان تزج بالسكان الاصليين السود فيما يسمى " البانتوستانات المستقلة " ، أو بمعنى آخر " الأوطان " . ان جنوب افريقيا ، وهى تفعل ذلك ، تحرم السكان الافارقة من حقوقهم فى جنسية جنوب افريقيا . ان وفد بلادى يرفض هذه المناورات . ومهما كانت الخطط التى يستخدمها هذا النظام ، فانه يتعين عليه ان يعترف ان الكفاح الباسل الشجاع للغالبية العظمى من الشعب الافريقى سوف ينتصر .

ان كينيا تعارض كلية انشاء ما يسمى " بالأوطان " ، وسوف تعارض أية تدابير من جانب أية دائرة من الدوائر لاضفاء الشرعية عليها . نحن نناصر جنوب افريقيا واحدة ، تلك التى نجد فيها أن الجميع متساوون فى ظل القانون ، حيث يعيشون فى سلم وهدوء وأمن ، مع تكافؤ الفرص ، برفض النظر عن العرق واللون والعقيدة أو الدين .

لقد قمنا في مناسبات عديدة بالدعوة الى فرض عقوبات شاملة ضد جنوب افريقيا . ورغم كسل ذلك لا يزال النظام الاجرامي في ازدهار . اننا نشعر بخيبة الأمل نظرا لان القرارات المتعلقة بهذه القضية قد أخفقت في أن تكون ذات أثر بسبب تجاهل بعض أعضاء منظماتنا لها . ان الكثير من الحكومات ، والشركات متعددة الجنسية ، والمؤسسات الطلية وغيرها لا تزال مستمرة في التعامل كالمعتاد مع جنوب افريقيا ، وذلك رغم الادانة الواسعة من جانب العالم . لقد جعل ذلك جنوب افريقيا تتخذ موقف غير المكثرت على الاطلاق لأنها تعرف انها تحظى بالدعم من أعضاء هذه المنظمة . ان هذا الدعم يمكنها من أن تتهزأ بكل مقررات منظماتنا العظيمة .

ولا يسعنا سوى أن نسجل سخطنا واحباطنا ازاء التصرف الأخير من جانب صندوق النقد الدولي الذي حدث منذ عدة أسابيع . فرغم ذلك القرار الذي أصدرته هذه الجمعية بأغلبية كبيرة وجد صندوق النقد الدولي أنه من الملائم الموافقة على منح قرض تبلغ قيمته ١١٠ بليون دولار امريكسي الى جنوب افريقيا . ان هذا يعد مثلا آخر يعكس التجاهل الذي تقابل به مقررات منظماتنا . وليس هذا هو المثل الوحيد الذي يدل على أن المؤسسات والمنظمات ، بما في ذلك الحكومات ، قد استمرت في التعاون مع النظام العنصري في المجالات الطلية ، والتجارية ، والدبلوماسية ، وفي المجالات العسكرية والتسلح النووي .

ويجب على أية حكومة تستمر في التعامل مع جنوب افريقيا ، أن تدرك انها لا ترتكب فقط جريمة ضد افريقيا بصفة عامة ، وانما تدان أيضا من جانب المجتمع الانساني كله . اننا في كينيا نرفض التعاون مع جنوب افريقيا ليس في المجالات التجارية والعسكرية فحسب ، بل في كل مجالات التعاون . اننا نرفض اقامة أية علاقات ثقافية ورياضية مع الكيان العنصري ، ونعلن معارضتنا لأي بلد سوف يستمر في هذه الروابط مع جنوب افريقيا .

لقد رأينا بعض البلدان ، التي تم تضليلها ، والتي رغم الادانة واسعة النطاق في العالم للعلاقات المتعلقة بالألعاب الرياضية ، استمرت في علاقتها في الألعاب الرياضية مع نظام الفصل العنصري . لقد قمنا بادانة هذه الأعمال ، ونحن ندعو مرتكبيها الى ادراك انهم لن يكسبوا شيئا ، وسيخسرون كل شيء اذا ما استمروا في مثل هذه الاتصالات .

اننا نعتقد تماما انه يجب أن يبدان النظام العنصرى في جنوب افريقيا بقوة ، وذلك لما يرتكبه من قمع وحشي وللتعذيب العشوائي وقتل العمال وأطفال المدارس والمعارضين الآخرين للفصل العنصرى ، ولغرض أحكام الاعدام ضد المناضلين من أجل الحرية . اننا ندين أيضا ، وبدون تحفظ ، أعمال العدوان المتكررة وأعمال التخريب والارهاب التي يوجهها ضد البلدان الافريقية المستقلة ، تلك الأعمال التي تستهدف زعزعة الاستقرار في كل اقليم الجنوب الافريقي .

اننا ندين بقوة سياسة البانتوستانات وزيادة اضعاف الصبغة العسكرية على ترسانات الرعب للنظام العنصرى بهدف وحيد هو ترسيخ ذاته في الجنوب الافريقي . اننا نشجب اتجسسها المبلدان الغربية التي تتعاون مع جنوب افريقيا ، رغم العقوبات التي فرضتها الأمم المتحدة . ان الجزايات يقصد بها تجنب العنف . وان اولئك الذين يتخذون موقفا مناهضا للجزايات هم الذين يدعمون العنف . اننا نعارض اولئك الذين ، بينما يعترفون ويعلمون أن الفصل العنصرى جريمة ضد الانسانية ، يسلكون سلكا يعرقل القضاء عليها . ولا يمكن أن يكون هناك أى تبرير أو أى لبس أو تضليل في هذه الأمور التي تتنافى مع الانسانية ، في ظل أية ظروف .

ان كثيرين من بنات وأبناء جنوب افريقيا يعانون من البؤس والوهن في معسكرات الاعتقال والسجن التابعة لنظام الفصل العنصرى ، لا لشيء الا لكونهم معارضين للفصل العنصرى . ونحن نطالب وننادى بالافراج العاجل عنهم ، وبالغاء التشريع العنصرى ، الذى يرخص للنظام بالقضاء القبض عليهم .

ولذلك ، فاننا ندعو جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة ، والدول الأعضاء الدائمة في مجلس الأمن ، الى التمسك بحزم بحقوق وحرىات البشر جميعا ، والى الدفاع عنها دون اعتبار للعنصر أو الوضع الاجتماعى . وذلك حتى تتحقق كرامة الجميع فى الحرية ، ولهذا الغرض ، اننا ندعو الى تطبيق احكام الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة ضد نظام الفصل العنصرى لجنوب افريقيا . وأى تقصير فى ذلك سوف يمهّد الطريق لنشوب صراعات مستمرة ، ولفقد الأرواح فى الجنوب الافريقى ، وهما أمران يتطلبان التفكير فى نتائجهما وابعادهما .

السيد دور (ايرلندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أحيانا يثور سؤال بشأن مناقشاتنا يقول " لماذا التركيز على جنوب افريقيا " ، وغالبا ما لا يطرح هذا السؤال بصراحة أو فى المناقشة العامة ، لكنه يبدو فى بعض الأحيان - دون سؤال محدد - وراء أشياء تقال هنا ، ونجد تعبيرا عنها أحيانا خارج هذه الجمعية .

ان الأمم المتحدة الآن ، فى نهاية المطاف ، منظمة عالمية تقريبا تمثل فيها الحكومات بجميع انواعها سواء كانت ديمقراطية او ديكتاتورية ، والأنظمة سواء كانت مدنية أو عسكرية . كما أن الصراعات والنزاعات العالمية تنعكس هنا ، كما لا تنعكس فى أى مكان آخر ، والنسبة للكثيرين منا ، لأن حقوق الانسان ، بمعنى الاعتراف الكامل بممارسة الكرامة وقيمة كل انسان ، لا تزال فكرة مجردة أو هدفا مستقبليا ، بدلا من أن تكون حقيقة حاضرة .

لماذا اذن نركز على جنوب افريقيا ؟ ولماذا نجعل منها قضية خاصة ؟

الاجابة على هذا السؤال ببساطة هي أن جنوب افريقيا فى حد ذاتها قضية خاصة ، وحكومتها التى تمثل سكانها البيض هي التى جعلت الأمر على هذا النحو . انهم الوحيدون من بين جميع أعضاء هذه الجمعية الذين يعلنون رسميا ، من خلال النظام السياسى الذى اقاموه وفرضوه على الأغلبية فى جنوب افريقيا ، أن جميع الرجال والنساء ليسوا متساوين فى الكرامة والقيمة

بصفتهم كائنات بشرية ، وان الكرامة والحقوق والفرصة من أجل حياة انسانية كاملة لكل طفل يولد في
الدولة التي يسيطرون عليها بالكامل ، انما تعتمد على لون بشرة ذلك الطفل .
وطبيعة الحال ، ان ذلك يعني الانعدام الكامل تقريبا للحقوق الأساسية للغالبية ، أي
السود . انهم لا يتمتعون بحق الانتخاب ، وليس لهم تمثيل في البرلمان ، ولم يكن لهم أبدا رأى
في اختيار النظام الذي ينبغي عليهم أن يعيشوا في ظلّه اليوم . ان الاقلية البيضاء التي تشمل
١٧ في المائة تسيطر على المجتمع بأسره من خلال نظام قهرى قاسي يراد ضمان سيطرته بالكامل .
ان ما جعل هذه المنظمة توجه اهتمامها - طوال سنوات عديدة حتى الآن ومشدة -
الى الفصل العنصرى ، لم يكن الى حد كبير انعدام حقوق الانسان - على الرغم من أهميته - وانما
كان هو المفهوم الكامن خلف ذلك .

وأيا كان فشلنا ، فاننا نعلم - بحكم الغريزة - أن الأمم المتحدة التي شبت على اثر حرب
مروعة ، حفزت فيها النظريات العنصرية أحد الأطراف ، لا يمكنها أن تقبل السكوت الآن ببساطة
ازاء سياسات دولة تنفذ المبدأ المؤسسي فيها ، وهو التمييز العنصرى لأقلية حاكمة على أغلبية
تزيد على خمسة اضعاف الأقلية . وما لم تقف الأمم المتحدة في مواجهة هذه السياسة ، فانها
سوف تفقد - الى حد بعيد - معناها ومغزاها .

الا انه قد يقال ان هذه بلاغه كلامية ، وقد تكون غير عادلة .

ولا أدري ما اذا كان البيض في جنوب افريقيا يستمعون الى ما نقوله هنا ، وما الذى
يقولونه بشأنه ، اذا كانوا يقولون شيئا ، لكنني أود أن أثنأ بالاجابات التي يمكن للبيض في
جنوب افريقيا أن يردوا بها .

أولا ، أتصور ان تكون الحجة الأولى هي أن الفصل العنصرى هو ببساطة نظام فصل ،
وأنه يعني فقط الفصل وليس التمييز . وعند ما يستكمل بالممارسة ، سوف يعيش الجميع متساويين
ولن يكون هناك ظلم .

ثانيا ، قد يقال ان السيطرة الراهنة التي يمارسها البيض ، انما تتفق مع تاريخهم
ومنجزاتهم ، وتمضي الحجة قائلة : ان البيض في جنوب افريقيا قد وصلوا الى البلاد قبل وصول
الاجناس الأخرى التي تعيش هناك الآن أو معها . وان السكان البيض هم الذين شيدوا جنوب
افريقيا المعاصرة ، وينبغي الا يتهدد ذلك الانجاز الآن أو يقضى عليه عن طريق الدمج العرقي .

ثالثا ، قد تقول هذه الحجة انه قد تم احداث بعض التغيير بالفعل ، وأن الأمر يتطلب -بطبيعة الحال - الصبر ومرور بعض الوقت للقضاء على بعض المعتقدات القديمة ، الا ان التمييز يجرى تخفيفه في الوقت الراهن ، وسوف يتحقق الاصلاح اذا ما اتاحت فرصة كافية وقضى على التدخل الخارجي .

أما الحجة الرابعة ، فانها حجة خافتة ولا تطرح عادة مباشرة في اجتماع عام مثل هذا ، ومقتضى هذه الحجة ان جنوب افريقيا - وأعني بها بطبيعة الحال - جنوب افريقيا البيضاء - هي القلعة الحصينة للقيم الغربية ، أو بشكل آخر القيم الغربية المسيحية ، في عالم تتعرض فيه هذه القيم للخطر . ولذلك ، فانها تستحق التأييد من قبل أولئك الذين يرفعون راية هذه القيم . وهذه الحجة تنمو أحيانا نموا واقعيا ، فبدلا من الحديث عن القيم المسيحية ، يجرى الحديث عن الأهمية الاستراتيجية لجنوب افريقيا ، او الحاجة الى ضمان الامداد بمعادنها الهامة . ويضي الافتراض بأن ذلك كله سوف يتعرض للخطر اذا ما حدث تغيير كبير في جنوب افريقيا . ووفقا لذلك ، فان سياسات جنوب افريقيا البيضاء يمكن قبولها ، حتى وان كانت غير مستساغة ، وهنا يمكن أن يمارس مجرد ضغط خفيف من أجل احداث تغيير تدريجي .

فلننظر باختصار الى كل من هذه الحجج الأربع .

أولا ، فيما يتعلق بالحجة القائلة بأن الفصل العنصرى لا يعني سوى الفصل فقط ، فان هذا يمكن الادعاء به كمجرد هدف ، ولكنه من الواضح أنه ليس حقيقيا من الناحية العملية . ووفقا للنظرية - وربما من الأفضل تسميتها أيد يولوجية - سوف يكون هناك أحد عشر موطنا للافريقيين ، ووفقا لهذه الصيغة التي لا يمكن وصفها الا بأنها قصة خيالية ، ان السكان السود الاصليين لجنوب افريقيا اليوم قد جعلوا - دون رغبتهم - مواطنين في هذه المواطن التي لم يرها الكثير منهم من قبل ، وهكذا يصبحون بجرة قلم أجنب في جنوب افريقيا نفسها التي ربما يكونون قد عاشوا هم وأهلهم حياتهم كلها فيها ، والتي ينبغي أن يقضوا بقية حياتهم - عمليا - فيها . ان شيئا لم يتغير في هذا الواقع ، وليس هناك شيء في حاجة الى تغيير ، وانما الذى تغير هو وصف هذا الواقع ، ان تختفي التفرقة ضد شعب جنوب افريقيا الاسود في ليلة وضحاها ببساطة لمجرد أن سكان جنوب افريقيا السود الذين شيدوا اقتصاد البلاد بالفعل ، يمكن ان يوصفوا الآن

بأنهم اجانب في البلاد التي يعيشون فيها . وتقضي النظرية بأنهم يقيمون بصفة مؤقتة خارج
أوطانهم الجديدة ، ولا يخولون الحصول على حقوق كاملة الا داخلها .
ان القصة الخيالية بسيطة وكاملة ، وتليق بالكاتب جيناثان سوفت . وطبيعة الحال ،
يصعب تصور أن شخصا يعرف الواقع يمكنه أن يأخذها على محمل الجد . لكنها توفر الاطار
المفهومي الضروري ليقبل البعض ما لا يكون مقبولا .

لكنها تظل - بطبيعة الحال - قصة خيالية ، أما الواقع فمختلف تماما . ان جنوب
افريقيا البيضاء تعتمد على اليد العاملة السودا كما اعتمدت عليها من قبل منذ أمد طويل . وبالرغم
من نظرية المواطن ، فان هذا لم يتغير .

واليوم ، ان ٨٠ في المائة من الأيدي العاملة التي تعمل بالفعل في جنوب افريقيا هي
من السود . علاوة على ذلك ، ان السكان السود يتزايدون بسرعة اكبر بكثير من البيض ، كما أن نسبة
العمال السود والمستهلكين السود الى نظرائهم البيض آخذة في التزايد .

وينبغي أن نضيف ، انه حتى اذا كان مفهوم المواطن معقولا فانه لا يزال مجحفا . وهذه
المواطن في غالبيتها عبارة عن جيوب منتشرة على الخريطة دون مراعاة للتاريخ أو الجغرافيا أو الحس
السليم . انها فقيرة وتبلغ المنطقة المخصصة لها حوالي ١٤ في المائة من مجمل مساحة جنوب
افريقيا . وستكون هذه المواطن وطنا - نظريا على الأقل - لسبعين في المائة من السكان ، وهم
من السود ، في حين أن نسبة ال ٨٦ في المائة المتبقية من الأرض ستظل مخصصة لمن يمثلون
١٧ في المائة من السكان وهم البيض .

في مواجهة كل هذا ، بيد وأن الأمر لا يعد وأن يكون أكثر من تناقض غير هام في القصة الخيالية ، التي تشير الى أن هناك مجموعتين عصريتين أخريين هما ما يسمون : " بالطنين " و " الهنود " ، بيد وأنه لا مكان لهما في هذا المشروع نظرا لانهما ليس لهما وطن يمكنهما أن ينضما اليه - في هذه النظرية بالطبع - وطلاوة طسى ذلك ، فان الاختلافات بين الافريكان والناطقين بالانكليزية في صفوف السكان البيض اكبر بكثير من الاختلافات الموجودة بين العديد من المجموعات الافريقية السوداء ، التي وزعت طسى مواطن منفصلة بوصفها مجموعات عرقية منفصلة .

كل هذا يدحض الحجة القائلة بأن الفصل العنصرى لا يعني سوى الفصل بين الأعراق ، وأنه لا ينطوى طسى تمييز .
لكن توجد حجة أخرى ، وهي التي تحتج بالتاريخ ، وبمنجزات البيض فسي جنوب افريقيا . وتقول ، ان الدمج الآن ، سيقوض كل ما شيدته جنوب افريقيا البيضاء عبر ثلاثة قرون .

ولقد دحضت الدراسات التي أجريت في القرون الماضية اسطورة الارض الفارغة ، التي استوطنها البيض في القرن السابع عشر ، ورغما عن ذلك لا تزال هذه الحجة حجة قوية لا ولئك الراغبين في تصديقها . لكن ، في جميع الاحوال ، لا يعدو التحدث عن جنوب افريقيا بوصفها انجازا لسكانها البيض ، سوى تشويه جسيم لتاريخها الحقيقي واقتبس من التقرير الذي اعدته لجنة الدراسة الامريكية المستقلة ، في العام الماضي ما يلي :

" لقد نما اقتصاد جنوب افريقيا بصورة مثيرة عبر هذا القرن . . . ويرجع معدل النمو المطرد هذا - بدرجة كبيرة - الى استخدام الايدي العاملة السوداء الرخيصة " .

ففي حقيقة الامر ، ان من شيدوا جنوب افريقيا هم سكانها جميعا . لهذا ، فان هذه الحجة ، ببساطة ، غير صحيحة . لكن الرد الاساسي للغاية ، بطبيعة الحال

هو أن هذه الحجة لا صلة لها بالموضوع اطلاقا . ان هل تعني من وصل أولا ؟ أو فسي
 أي قرن ؟ أو ماذا كان لون بشرة أولئك الذين ساعدوا على بناء البلد في الماضي ؟
 لا يمكن لأى من هذه الاشارات أن يكون مبررا للابقاء على التقسيمات العنصرية الراسخة
 اليوم ، والسماح بالسيطرة الدائمة لمجموعة عرقية على غيرها من المجموعات الأخرى التي
 تفوقها عددا بدرجة كبيرة . والتاريخ ، في أية حالة ، ليس سوى أساس خطير يستند
 اليه في المطالبة بالحقوق في مجتمع مقسم . لأنه اذا ما كان هذا التاريخ مبعث فخر
 لقطاع من القطاعات ، فانه قد يكون - وبنفس القدر - مصدر استياء شديد لقطاع
 آخر .

وفي جنوب افريقيا ، اليوم ، لا يمكن الا أن يكون هناك رد واحد على أولئك
 الذين يتذرعون بحق مجموعة عرقية واحدة ، في الابقاء على السيطرة الدائمة على
 المجموعات الأخرى ، بمعنى أنه ، في حين ينبغي المحافظة على التقاليد الثقافية
 المتميزة - كما هو الوضع - بطبيعة الحال - في أى مجتمع مؤلف من اكثر من نوع أو عرق
 واحد ، فان جنوب افريقيا ، بثروتها ، ومواردها ، وطاقاتها الكبيرة ، تخص اليوم
 جميع أولئك الذين يعيشون فيها . واذا ما أنكرت مجموعة عرقية - وهي اقلية في هذه
 الحالة - هذه الحقيقة ، وسعت الى احتكار السلطة والى فرض نظرياتها العنصرية على
 أغلبية متزايدة بسرعة ، فستجد نفسها في النهاية ، هي التي تدفع ثمن حماقتها . بل
 وسيعاني جميع سكان جنوب افريقيا ، وسيخسرون جميعا ، وقد تنتشر الآثار المأسوية
 الناجمة عن ذلك الى ما يتجاوز حدود جنوب افريقيا ذاتها . ومع ذلك ، توجد حجة
 ثالثة ان يقال لنا ان هناك تغييرا مطردا لكنه بطيء ، ويجب أن تتاح له الفرصة . ومن
 الصعب الحكم على هذه الحجة بصورة ملائمة من الخارج . لكن عبء البرهان صعب ؟
 وبالتأكيد لا يوجد اليوم دليل واضح على التغيير الملموس في جنوب افريقيا .

بل على النقيض من ذلك ، فبقدر ما يمكن للمرء أن يرى ، يقوم الجدل بين
 المتصلبين للغاية وأولئك الذين يبدون معتدلين بالمقارنة معهم ؟ بين أولئك الذين

يريدون - الى حد ما - ترشيد شبكة القوانين والأنظمة المعقدة التي تشكل بنيوية نظام الفصل العنصرى ، وأولئك الذين ما زالوا يريدون المحافظة على هذا النظام بكل ما فيه من لا عقلانية كاملة ، وربما كان من الأفضل للمرء أن يتحدث عن التكييف بدلا من التغيير ، لانه يبدو ان الهدف هو ابقاء السياسة القديمة في ظل ظروف جديدة ، وبالتأكيد ، لا يوجد سبب يدعو الى الاعتقاد بأن هناك احتمالا - ولو بعيدا - للتغيير بسرعه الحالية يكفي لدرء المواجهة المتزايدة ، أو لتحقيق حد أدنى من الحقوق الأساسية للجميع .

أما الحجة الرابعة فهي ان جنوب افريقيا - وهذا يعني بطبيعة الحال ، مرة أخرى ، جنوب افريقيا البيضاء ، سوف يؤيدها في النهاية اولئك الذين يؤمنون بالقيم الغربية ، بوصفها مدافعا عن هذه القيم ، أو بعبارة أخرى ، لانها ضرورية لما يسمى بالمصالح الغربية . وهذه الحجة توجه عادة الى جمهور أضيق نطاقا من هذا الجمهور - الذى أحاط به - لكن هذه الحجة ، وان كانت لا تزال حجة خافته ، الا انها خطيرة . وبالتأكيد ، لا بد أن يكون واضحا بجلاء لآى شخص يود المحافظة على " المصالح الغربية " ان اقلية من السكان ، تقيم موقفها على القمع المنتظم للأغلبية في بلادها ، لا يمكن أن تكون سوى نصير مقلقل لا يمكن الاعتماد عليه . وفيما يتعلق بالقيم الغربية " أيا كانت هذه القيم - وهي تبدو غامضة في بعض الاحيان ، حتى على اولئك الذين يؤمنون بها ، لا بد أن يكون جليا تماما أن عنصرية جنوب افريقيا البيضاء ، لا يمكن أن تكون جزءا من هذه القيم ، بل على النقيض من ذلك ، يتعارض النظام الذى تفرضه جنوب افريقيا البيضاء على غالبية السكان في ذلك البلد ، بصورة مباشرة مع كل ما تمثله هذه القيم التي ينبغي الحفاظ عليها . واذ ما اعتمد الجهد الرامى الى الحفاظ على هذه القيم على الدعم الاساسى الذى تقدمه جنوب افريقيا البيضاء ، باستمرارها في سياساتها الراهنة ، فستكون حتما هذه القضية قضية خاسرة .

ويبدو لي ، ان هذا هو احد الأسباب الرئيسية ، التي تدفع ببلد كبلدي الى ان تتحدث جهارا نهارا هنا ، عاما بعد عام ، ضد الفصل العنصرى . مهما بسدا ما حققته كلماتنا ضئيلا . فنحن - ببساطة - لا نستطيع ان نحتلم ان يعتقد احد ان ادعاء جنوب افريقيا بانها تساند قيما أو تمثلها ، يستند الى أى اساس من الصحة . وطى النقيض من ذلك ، يجب أن أقول مرة أخرى - كما قلت في العاميين الماضيين - وكما قال الكثيرون قبلي عاما بعد عام ، ان إيرلندا تعتبر سياسات التمييز العنصرى المنظمة التي تنتهجها جنوب افريقيا البيضاء باسم الفصل العنصرى ، سياسات خاطئة ، بل انها خطيرة ، وتسبب معاناة انسانية هائلة ، وهي تتعارض بصورة مباشرة مع القيم الاساسية التي نؤمن بها ، وكذلك مع تطلعات ومبادئ هذه المنظمة وميثاقها . ويمكننا أن نقول هذا ونكره . ومن الضرورى أن نواصل الاعراب عن المعارضة الشديدة لهذه السياسات لنحاول أن نقنع البيض في جنوب افريقيا بالحق والخطأ المتمثلين في النظام الذى شيده ، ومدى حماسة فائقة في غير محلها في العناية بكل تفاصيله .

ان الاسطورة التي يستهدى بها أى شعب ، والتي يكون قد شكلها تاريخه ووضعها المحنة موضع اختبار ، ليست بالشئ الذى يهتز بسهولة . لكن الافريكىان وان كانوا فخورين بتاريخهم وبمنجزاتهم ، لا يمكنهم ان يحاولوا ، بعد ذلك ، أن يتذرعوا بهذا الماضى ، وان يدعو ان لهم وللبيض في جنوب افريقيا حقا الهيا في السيطرة على الاغلبية التي تتقاسم معهم هذا البلد . وربما امكن لتكرار الرفض المستمر من جانب المجتمع الدولى بأسره ، لنظام الفصل العنصرى ، كلية ان يؤدى الى اقناعهم بذلك في النهاية .

لكن هل هناك شئ آخر بوسعنا أن نفعله ؟

ان إيرلندا من جانبها تؤيد اتحان اجراء بطريقة منظمة ، وبشكل مناسب ، ومن جانب المجتمع الدولى بأسره ، لممارسة الضغط المستمر على جنوب افريقيا البيضاء لحملها على تغيير سياستها التي تسبب المآسى .

لذلك ، نؤيد فرض سلسلة من الجزاءات المتدرجة على جنوب افريقيا ، ونعتقد ان هذه الجزاءات ينبغي ان يفرضها مجلس الامن الذى له وحده صلاحية اتخاذ مقررات الزامية نيابة عن المجتمع الدولي . وينبغي ان يتم انتقاء هذه الجزاءات بعناية وبمجرد ان تعتد ، يجب ان ينفذها بصورة كاملة جميع اولئك الذين تنطبق عليهم .

ويتحد يد اكثر ، اؤكد ان ايرلندا مستعدة ، عن طريق تصويتها هنا في هذه الجمعية ، ان تؤيد دعوة مجلس الامن الى التشدد في الحظر الحالي على الاسلحة ، وفرض حظر رسمي على البترول ، وحظر جميع الاستثمارات الجديدة في جنوب افريقيا ، ومنع تقديم قروض لها .

واود ان اقول هنا ، ان امتناع ايرلندا منذ بضعة اسابيع مضت ، عن التصويت على قرار بشأن القرض المقترح تقديمه من صندوق النقد الدولي الى جنوب افريقيا ، كان راجعا الى رأينا فيما يتعلق باختصاصات كل من الهيئتين ، اكثر من مضمون المسألة ذاتها . وقد اوضحنا بعد ذلك لصندوق النقد الدولي ، بالقدر الذى كان متاحا لنا ان اننا لا نتمتع بصوت منفصل في تلك الهيئة - اننا لم نكن على استعداد للموافقة على طلب القرض .

اما على الصعيد الوطني ، فليس لايرلندا علاقات دبلوماسية مع جنوب افريقيا ، كما لا يوجد لدينا تعاون اقتصادى او تجارى ، او اتفاقات تجارية معها ، وتتمثل سياسة حكومتنا في عدم السعي من خلال اجراء رسمي للنهوض بالتجارة مع جنوب افريقيا ، كما عطلت حكومتنا ايضا بحزم على عدم تشجيع الروابط الرياضية مع جنوب افريقيا . وتساهم ايرلندا ايضا بصورة منتظمة في مختلف صناديق الامم المتحدة الاستثنائية لجنوب افريقيا .

لكن هل يمكن حقا لآى اجراء من الخارج ، ان يحدث تغييرا في جنوب افريقيا اليوم ؟ قد يساعد على ذلك . لكن علينا ببساطة ، ان نقبل بأن كيفية احداث التغيير ومدى هذا التغيير ، سيعتمدان في نهاية المطاف على شعب جنوب افريقيا ذاته . وكل ما يمكننا ان نفعله من الخارج هو ان نحض على ذلك ، وان نمارس ضغطا من اجله . لكننا لا نستطيع ان نحدد بصورة نهائية ، ما سيحدث ؟ ومتى سيحدث ؟ او كيف سيحدث . ان هذا يعتمد في النهاية على اهل جنوب افريقيا انفسهم .

وأعني بذلك جميع أهالي جنوب افريقيا . ويعود للسود في جنوب افريقيا أن يقرروا السى
أى مدى سيتحملون القمع الذى يحبط حياتهم ويحرم اطفالهم من الفرص ؛ ولهم أيضا ان ينظروا
في اتخاذ أفضل الاجراءات التي ستتهدد بأملهم في تحقيق كرامتهم الانسانية الأساسية التي
حرموا منها في بلادهم .

ويعود لجنوب افريقيا البيضاء أن تقر كيف ستواجه النضال المتزايد من جانب الذين
عانوا لهذا الأمد الطويل . هل ستتجيب بسرعة الى المطالب الملحة المتزايدة لاجراء التغيير ؟
أو هل ستجابه النضال بالقمع كما فعلت حتى الآن ؟

ولا يسهل التحلي بالتفاوض . ان النظام السياسي الذى أبقى نلسون مانديلا في السجن
لحوالي ٢٠ سنة ؛ والذي فعل الكثير لاحتباط الذين التمسوا التغيير بأساليب سلمية واضطروهم
الى اتخاذ مواقف جذرية ؛ والذي يفرض أحكام الاعدام بسهولة ، قد يتعين عليه في نهاية المطاف
أن يواجه نتائج حماقته .

وبالتأكيد لا توجد طريقة سهلة لتحقيق التغيير في جنوب افريقيا . فلكل نهج صعوباته
ومشاكله . ولكن ما يبداً مؤكداً هو أن التغيير آت لا محالة . لكن اولئك الذين يسيطرون على
الهيكل السياسية في جنوب افريقيا اليوم في سلطتهم حتى الآن أن يحدوا ما اذا كان التغيير،
وهو حتي ، سيتأتى بوسائل سلمية نسبياً أو في نهاية عملية مطولة وخطيرة وربما دموية ، ستسبب
معاناة جسيمة للجميع وتخلق أخطاراً أوسع نطاقاً تتجاوز جنوب افريقيا ذاتها . وربما — ربما —
كان الخيار متاحاً لديهم حتى الآن . وربما مازال لديهم قليل من الوقت .

رفعت الجلسة الساعة ١٨/٥٥